

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية " دراسة تطبيقية "

دكتور/ السيد السعيد العراقي

مدرس المحاسبة بالمعهد العالي للعلوم الإدارية ببلقاس

ملخص :

تشير معايير التقارير المالية الدولية الي المبادئ التي يتم الإلتزام بها عند اعداد التقارير المالية ؛ وقد حظيت بالقبول الدولي ؛ رغم أن الاختلاف والتباين العالمي في الممارسات المحاسبية وقواعدها؛ كالمفاهيم المتعلقة بتحديد الربح وطرق القياس والتقييم ؛ إلا أن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تتميز بالمرونة في التطبيق ؛ مما يجعلها تتلاءم مع أكثر من بيئة تجارية بحالاتها وظروفها ؛ ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة في مصر؛ ومعرفة أثر هذا الإلتزام بتطبيق معايير (IFRS) للحد من المخاطر المالية و أثر تطبيق معايير (IFRS) علي نتائج الشركات المساهمة المصرية و علي قرارات المستثمرين و هدفت الدراسة إلي ما يلي :

- توحيد طريقة العرض للقوائم المالية بين الشركات المساهمة المصرية والأجنبية مما يوفر إمكانية مقارنتها مع مختلف الشركات العالمية .
- الحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات المساهمة المصرية و إعداد قوائم مالية تعكس بوضوح الوضع الحقيقي لنتائج الشركات بما يفيد مستخدميها في عملية اتخاذ القرار .
- تحقيق مزيدا من الدعم للأسواق المالية تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠م من خلال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من شأنها رفع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب .

وتوصلت الدراسة إلي ما يلي :-

- ١- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير الدولية (IFRS) و المخاطر المالية (مخاطر الائتمان ؛ مخاطر السيولة ؛ مخاطر السوق) .
 - ٢- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير الدولية (IFRS) و نتائج الشركات (تقييم أصول الشركة ؛ تكوين المخصصات ؛ تقييم المخزون).
 - ٣- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير الدولية (IFRS) و قرارات المستثمرين (العائد علي الأصول ؛ العائد علي حقوق الملكية).
- الكلمات الدالة : تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، المخاطر المالية ، نتائج الشركات ، قرارات المستثمرين .

Abstract :

The standards of international financial reports refer to the principles that are adhered to in the preparation of financial reports, and have been accepted internationally, although the global difference sin and variation in accounting practices and rules, such as concepts related to profit determination and methods of measurement and evaluation, However, ifrs are flexible in application ,Making them fit into more than one business environment with their situations and circumstances ؛ This study therefore seeks to shed light on the impact of the commitment to the application of international financial reporting standards (IFRS) to joint stock companies in Egypt ؛

- Unifying the view of financial lists between Egyptian and foreign joint stock companies, which provides the possibility of comparing them with various international companies.

- Reducing the financial risks to Egyptian joint stock companies and preparing financial lists that clearly reflect the real situation of the results of companies to benefit their users in the decision-making process.
- Achieving more support for the financial markets in line with Egypt's vision 2030 by applying international financial reporting standards (IFRS) that will raise the confidence of domestic and foreign investors.

The study found:

- 1 -There is a statistically significant relationship between the application of ifrs and financial risk (credit risk; liquidity risk; market risk).
- 2 -There is a statistically significant relationship between the application of international reporting standards (IFRS) and the results of companies (valuation of the company's assets; allocation formation; inventory valuation).
- 3- There is a statistically significant relationship between the application of international reporting standards (IFRS) and investor decisions (return on assets; return on equity).

key words: Application of international financial reporting standards (IFRS), financial risk, corporate results, investor decisions.

(١) الإطار العام للدراسة :

١/١ مقدمة :

شهدت بيئة الأعمال الحديثة والتي تتصف بالديناميكية والتغير المستمر ؛ والزيادة في حدة المنافسة المحلية والدولية والتقدم التكنولوجي المتسارع والتكتلات والتحالفات الاستراتيجية وتحرير التجارة العالمية . ولمواكبة التطورات العالمية في تكنولوجيا عرض المعلومات برزت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية موضوعية تمكن المستخدم لها من الحصول على قوائم مالية موحدة تتضمن معلومات محاسبية ذات جودة عالية تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على نحو يحقق أكبر عائد يمكن تحقيقه من خلال ما تحتويه من معلومات جيدة قابلة للمقارنة وتخلوا من التحريف وتمثل الوضع المالي للشركة بصورة عادلة وصحيحة ؛ فأصبحت هذه الحاجة أحد المسببات التي دفعت الهيئات المختلفة والمنظمات المحاسبية الى وضع القواعد والمعايير المختلفة ؛ فكان أهمها قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board بإصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) International Financial Reporting Standards خاصة بعدما أصدرت دول الاتحاد الاوروبي التشريع رقم (١٦٠٦) عام ٢٠٠٢م بشأن إلزام جميع الشركات المدرجة في البورصة الأوروبية بتطبيقها بحلول عام ٢٠٠٥م (Cordazzo,2013) ؛ وأوصت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية International Organization Securities Commission (IOSCO) بشأن الاعتماد علي (IFRS) في إعداد التقارير المالية حتي يمكن تداول الأوراق المالية علي المستوي الدولي (Nulla,2014)؛ وفي الأول من يناير ٢٠١٧م أعلنت الشركات المساهمة في السوق السعودي بدءاً تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بقرار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ؛ لتوفير آلية تضمن إنتاج قوائم مالية تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بما يفيد مستخدميها في عملية اتخاذ القرار؛ حيث اصبح الإلتزام بتطبيق معايير موحدة للقوائم المالية مورداً أساسياً في أي

نشاط اقتصادي وعنصراً مهماً في عملية اتخاذ القرار وبشكل خاص في الشركات المساهمة حيث تعتبر أحد ركائز التنمية الاقتصادية وأهم دعائم الاقتصاد المصري .

٢/١ مشكلة الدراسة :

تشير معايير التقارير المالية الدولية الي المبادئ التي يتم الإلتزام بها عند اعداد التقارير المالية ؛ وقد حظيت بالقبول الدولي ؛ رغم أن الاختلاف والتباين العالمي في الممارسات المحاسبية وقواعدها أثر سلباً علي الاقتصاد العالمي ؛ فهو بمثابة عائق أمام نمو وتوسع أسواق رؤوس الأموال و أدى إلى ضياع العديد من الفرص الاستثمارية وذلك للصعوبة التي تواجه المستثمرين والمؤسسات المالية في فهم وتفسير القوائم المالية والمعلومات المحاسبية المختلفة عن التنظيمات والقواعد التي يخضعون لها ؛ كالمفاهيم المتعلقة بتحديد الربح وطرق القياس والتقييم ؛ وهذا ما أدى إلي علو أصوات تنادي بضرورة الحد من هذا الاختلاف ومحاولة التوافق بين هذه الممارسات والقواعد المحاسبية .

و تتوقف المعلومات المفصح عنها بالقوائم و التقارير المالية و درجة الانتفاع منها على قابليتها للمقارنة و التي في الواقع لا تكون ممكنة حالة الاعتماد على أسس للقياس تختلف بين دولة وأخرى ؛ فان الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يعد مطلباً أساسياً للحد من المخاطر المالية ومخاطر العمليات ويمكن من خفض حدة الاختلافات بين نتائج القوائم المالية للشركات في الدول المختلفة و من ثم زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية ما يساعد على تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي والاندماج فيه .

وأن ما يميز معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) درجة مرونتها في التطبيق ؛ مما يجعلها تتلاءم مع أكثر من بيئة تجارية بحالاتها وظروفها ؛ فحسب تقرير Deloitte لسنة ٢٠١٥ م وصل عدد الدول التي تبنت معايير (IFRS) إلى ١٣١ دولة ؛ بينما جاءت إحصائيات (IASB) نهاية مارس ٢٠١٧ م تؤكد على أنه من أصل 150 دولة هناك 140 دولة (٩٣.٣%) تتبنى رسمياً معايير IFRS منها

126 دولة (٨٤%) تُلزم جميع شركاتها المحلية بتطبيق معايير IFRS ؛ كما تتبنى ٨٨ بورصة محلية ودولية معايير IFRS ؛ مدرجة فيها أكثر من ٤٩.٠٠٠ شركة ؛ بينما يبقى الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل سياسي واقتصادي يتبنى معايير IFRS مع ناتج محلي قدره ١٩ تريليون دولار بمعدل تبني ٩٨ % ؛ في حين يبلغ الناتج المحلي للدول التي تبنت معايير (IFRS) من خارج الاتحاد ٢٧ تريليون دولار ؛ فهي مبنية في تطبيقاتها على المبادئ الأساسية للإطار الفكري العام بنظرية المحاسبة .

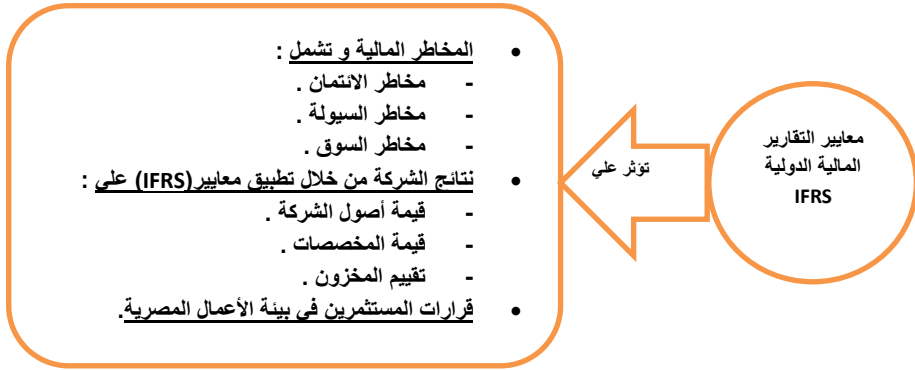
ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة في مصر؛ ومعرفة أثر هذا الإلتزام بتطبيق معايير (IFRS) للحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات وأثره على نتائج الشركات المساهمة المصرية من خلال ما يلي :-

- توحيد طريقة العرض للقوائم المالية بين الشركات المساهمة المصرية والأجنبية مما يوفر إمكانية مقارنتها مع مختلف الشركات العالمية .

- تحقيق مزيداً من الدعم للأسواق المالية تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠م من خلال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من شأنها رفع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب .

- الحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات المساهمة المصرية و إعداد قوائم مالية تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بما يفيد مستخدميها في عملية اتخاذ القرار .

ويمكن توضيح عرض لطبيعة مشكلة الدراسة ؛ كما في الشكل التالي (مصدر الباحث):



ومن الشكل السابق يتضح أنه كان لزاماً مع التزام الشركات المساهمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ؛ ورغبة في معرفة أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية و علي نتائج الشركات و قرارات المستثمرين في مصر .

ظهور تساؤل مؤداه هو : كيف يمكن لتطبيق معايير التقارير المالية أن يساهم في الحد من المخاطر المالية بما يؤثر علي نتائج الشركات المساهمة المصرية وقرارات المستثمرين ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل رأي الباحث التعرض لمجالات التطبيق التي تؤثر علي (الحد من المخاطر المالية ، نتائج الشركات ، قرارات المستثمرين) في الشركات المساهمة المصرية .

ويمكن اشتقاق مجموعة من التساؤلات الفرعية في هذا المجال – في رأي الباحث – والتي تعمل هذه الدراسة على توفير اجابات موضوعية لها:-

١- ماهي متطلبات التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) داخل شركات المساهمة المصرية ؟

٢- كيف يساهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ؟

٣- ما أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على نتائج الشركات المساهمة المصرية ؟

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

٤- ما أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية؟

التساؤلات السابقة وغيرها تحتاج إلي تحديد إجابات عنها ؛ وفي محاولة من الباحث يعرض إجابات عنها تظهر طبيعة مشكلة الدراسة .

٣/١ فرض الدراسة :

بناءً علي مشكلة الدراسة يمكن عرض الفرض الأساسي للدراسة في محاولة لاختباره فيما يلي:

" لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية وعلي نتائج الشركات "

يمكن اشتقاق ثلاث فروض فرعية من الفرض الأساسي :

- لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية .

- لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على نتائج الشركات المساهمة المصرية .

- لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية .

٤/١ أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في محاولة التعرف علي مجالات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة وأثرها علي :-

- أ- المخاطر المالية ؛ وفي إطار تحقيق هذا الهدف يسعى الباحث إلي التعرف علي المخاطر المالية المرتبطة بـ (مخاطر الائتمان ؛ مخاطر السيولة ؛ مخاطر السوق) للشركات المساهمة المصرية .
- ب- نتائج الشركات ؛ وفي إطار تحقيق هذا الهدف يسعى الباحث إلي تحقيق الأهداف الفرعية المرتبطة بأثر تطبيق معايير (IFRS) علي قيمة أصول الشركة ؛ تكوين المخصصات ؛ تقييم المخزون وأثرها علي نتائج الشركات المساهمة المصرية .
- ج- قرارات المستثمرين ؛ وفي إطار تحقيق هذا الهدف يسعى الباحث إلي التعرف علي أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) واثرها علي قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية .

٥/١ أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة للوقوف علي طبيعة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية وأثره علي نتائج الشركات المساهمة المصرية . و صدور القرار رقم (١١٠) لسنة (٢٠١٥م) بشأن إحلال معايير المحاسبة المصرية القائمة منذ عام (٢٠٠٦م) بأخري تسري مع بداية عام (٢٠١٦م) لتحقيق التوافق مع الإصدار الحديث (IFRS) إلا أن الشركات المساهمة المصرية لم تبدأ حتي الآن بالالتزام بتطبيق معايير (IFRS) ؛ للحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات المساهمة المصرية ؛ وبيان أثره علي نتائج الشركات لإظهار الصورة الحقيقية للمركز المالي باستخدام المقاييس المحاسبية الأكثر دقة في التعبير عن أداء الشركة بمقياس ((Tobin's Q) ؛ و خفض حدة الاختلافات بين نتائج القوائم المالية للشركات في الدول المختلفة ؛ وبيان أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية .

٦/١ منهج الدراسة :

يهدف منهج الدراسة إلى اختبار الفروض وتحقيق هدف الدراسة ؛ وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن ؛ الذي يقوم علي وصف الواقع من خلال استعراض بعض القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ؛ وكذلك استعراض نفس القوائم المالية وإعداد نتائجها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لنفس الغرض ؛ وبيان أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي بنود القوائم المالية بالإضافة إلي تحليل الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع الدراسة .

٧/١ حدود الدراسة :

- تقتصر الدراسة علي دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية (مخاطر الائتمان ؛ مخاطر السيولة ؛ مخاطر السوق) للشركات المساهمة المصرية .
- تقتصر الدراسة علي دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي نتائج الشركة للعناصر (أصول الشركة ؛ قيمة المخصصات ؛ تقييم المخزون) في القوائم المالية للشركات المساهمة المصرية .
- تقتصر الدراسة التطبيقية علي الشركات المساهمة المصرية المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من (٢٠١٧م حتي ٢٠١٩م) .

٨/١ خطة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة علي التساؤلات البحثية ؛ تم تنظيم الدراسة علي النحو التالي :

- (١) الإطار العام للدراسة .
- (٢) الدراسات السابقة والفجوة البحثية .
- (٣) محددات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة المصرية .

- ٤) العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على المخاطر المالية ونواتج الشركات .
- ٥) تحليل أثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية .
- ٦) الدراسة التطبيقية .
- ٧) النتائج والتوصيات .
- ٨) مراجع البحث .

٢) الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يقوم الباحث في هذا الجزء بتحليل أهم أدبيات الفكر المحاسبي التي أهتمت بتبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية وأثره على نتائج الشركات المساهمة المصرية من ناحية وأثراتها على قرارات المستثمرين من ناحية أخرى وذلك على النحو التالي :

٢-١ أهم الدراسات السابقة التي أهتمت بالعلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية والمخاطر المالية التي تؤثر على نتائج الشركات:

- استهدفت دراسة (Anwer et al. 2013) التعرف على أثر التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة تطبيقية على (١٦٣١) شركة في (٢٠) دولة تبنت تطبيق تلك المعايير في ضوء المحددات القانونية وطبيعة الصناعة والاداء المحاسبي للشركة . وقد توصلت الدراسة إلى ان التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية يُساهم في الحد من تدخلات الإدارة في السياسات المحاسبية والحد من تمهيد الدخل وإدارة الأرباح . كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين جودة معايير التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية .

- بينما استهدفت دراسة (Lun Chan Hul, 2015) إلى تحليل أثر الإفصاح عن المخاطر المالية ومحدداتها علي أداء الشركات في الفترة من عام (٢٠١٠) حتي (٢٠١٤) لعدد (٥٦٥) شركة من الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا ؛ وقد توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الإفصاح عن مخاطر المالية الشركة وأداء الشركة (Tobin`s Q) ؛ بينما لا يوجد دليل علي وجود علاقة بين النمو ؛ حجم الشركة مع أداء الشركة ؛ ومن ناحية أخرى فإن محددات الرافعة المالية ؛ وحجم الشركة لها علاقة إيجابية وهامة مع أداء الشركة (ROA) ؛ وكذلك توصلت إلي أن الإفصاح عن المخاطر المالية للشركات والنمو ارتباط غير هام مع أداء الشركات (ROA) .
- بينما استهدفت دراسة (آدم ؛ مختار ادريس أبوبكر ؛ ٢٠١٦م)؛ بعنوان " معايير اعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية و دورهما في الحد من ممارسات ادارة الارباح": استهدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية في انتاج معلومات ذات كفاءة عالية؛ وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها (تهتم الادارة بالتقارير عن ارقام الربح المحاسبي اكثر من الاهتمام بتقديم معلومات عادلة عن المنشأة ؛ تستخدم الادارة اساليب ادارة الارباح للتأثير علي الارقام المحاسبية ؛ تتدخل الادارة في اختيار وتطبيق مباد وسياسات محاسبية) .
- بينما استهدفت دراسة (منصور ؛ محمد السيد ؛ ٢٠١٧م) بعنوان " أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية " الي تحليل العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ واختبار أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية علي هذه العلاقة؛ وتم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث على عينة من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية بلغت ٢١ شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٥ حيث بلغ عدد المشاهدات ٢٥٢ مشاهدة ؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن معايير التقارير الدولية لم يكن لها تأثير معنوي على العلاقة بين إدارة الأرباح

والأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ مما يعطى مؤشر على عدم فاعلية تطبيق هذه المعايير في الحد من تأثير إدارة الأرباح على الأداء المالي؛ وبالتالي عدم قدرتها في التأثير على حافز المديرين وقدرتهم على إدارة الأرباح بغرض التأثير على الأداء المالي.

٢/٢ أهم الدراسات السابقة التي أهتمت بتبني معايير التقارير المالية الدولية و نتائج الشركات:

- بينما استهدفت دراسة (عبد الحكيم ؛ مجدي مليجي ؛ ٢٠١٤م) بعنوان " اثر التحول إلي معايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال السعودية" ؛ دراسة و اختبار أثر التحول إلي معايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة وتحليل أثار ذلك علي قرارات المستثمرين في بيئة الاعمال السعودية ؛ وقد توصلت الدراسة إلي وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية ؛ وكذلك وجود تأثير إيجابي لهذه المعايير علي قيمة الشركات المسجلة ممثلة في زيادة قيمة (Tobin's Q). كما توصلت الدراسة إلي أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر علي قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية حيث تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة.

- في حين استهدفت دراسة (Hillier,et al.,2015) بيان أثر الإلتزام بتطبيق معايير (IFRS) علي جودة التقارير المالية بعدد من الدول الافريقية ؛ وقد تم الاعتماد علي القيمة الملاءمة كمقياس لجودة التقارير المالية ؛ ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل المحتوي للتقارير المالية لعينة بلغ عددها (٣٤٧) شركة مساهمة مسجلة بسوق الاوراق المالية لعدة دول أفريقية (٢٤) بالمغرب ؛ ٢٤ بكينيا ؛ ١٧ ببتسوانا ؛ ٤٠ بمصر ؛ ٢٤٢ بجنوب أفريقيا) وبإجمالي هدد مشاهدات ٢٧٦٦ مشاهدة خلال الفترة

- (٢٠٠٢م - ٢٠٠٩م) ؛ وقد توصلت الدراسة إلى ان القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية قد تحسنت بعد الإلتزام بتطبيق معايير (IFRS).
- استهدفت دراسة (Khaldoon Al-Htaybat 2017) بعنوان "اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الأسواق الناشئة" توضيح أهمية التوفيق مع معايير التقرير المالي الدولية بهدف تحسين جودة التقرير المالي و تبين عدم ملاءمة المعايير المحلية الأردنية ؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن التوفيق بين معايير التقرير المالي الدولية والأردنية يؤدي إلى تحسين جودة القوائم والتقارير المالية وذلك من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية للقوائم المالية وزيادة كفاءة سوق المال من خلال تنشيط الأسهم المتداولة بالبورصة وتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية .
- بينما استهدفت دراسة (هوام ؛ جمعة ؛ نورة برايس ؛ ٢٠١٧م) بعنوان "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات و أثره على قيمة الشركة"؛ تحليل و اختبار أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات وأثرها على قيمة الشركة ؛ حيث تضمنت الدراسة تحليل أثر الخصائص النوعية للمعلومات على جودتها وتحقيق المنفعة لمستخدميها ؛ بالإضافة إلى تحليل أثر معايير التقارير المالية الدولية لاسيما منها المعيار رقم ١٣: قياس القيمة العادلة والمعيار رقم ٩ الأدوات المالية : التصنيف والقياس والمعيار رقم ٧ الادوات المالية : الإفصاحات ؛ علي جودة المعلومات المفصوح عنها بالقوائم و التقارير المالية بما يخدم مستخدميها؛ بالإضافة إلى تحليل أثر معايير التقارير المالية الدولية على تحديد القيمة العادلة للشركة.وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن هناك أثر إيجابي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية لاسيما المعايير المتعلقة بالقياس و الإفصاح على جودة المعلومات كمخرجات للنظام المحاسبي ؛ و حيث أن هذه المعلومات تشكل مدخلات لعملية تقييم الشركة فان معايير التقارير المالية الدولية لها أثر إيجابي على تحديد القيمة العادلة للشركة.

٣/٢ أهم الدراسات السابقة التي أهتمت بالعلاقة بين أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وقرارات المستثمرين :

- استهدفت دراسة (Nobes C. 2014) توضيح الدور الهام الذي تلعبه معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في نمو اقتصاديات الدول من خلال تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط أسواق المال ؛ بناءً على ما توفره القوائم المالية من معلومات محاسبية ذات مستوي عال من الدقة والمصدقية والموضوعية ؛ وقد توصلت الدراسة إلي أن وجود إطار موحد من المعايير له أثر كبير علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتي تعتبر حجر الأساس والذي يعتمد عليه كافة الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة في ترشيد قراراتهم الاستثمارية المختلفة .
- بينما استهدفت دراسة (Catalina , 2015) بعنوان " تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي الاستثمار الأجنبي المباشر " لبيان أثر تطبيق معايير (IFRS) علي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الفقيرة ؛ واجريت هذه الدراسة علي عدد (٣٨) دولة فقيرة خلال عامي ٢٠٠٨م ؛ ٢٠١٤م ؛ وقد توصلت الدراسة إلي أن تطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) يؤثر إيجابياً علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الفقيرة .
- بينما استهدفت دراسة (Shigufta , 2016) بعنوان "تقييم تجارب الدول النامية والتي تبنت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)" ، وتم التوفيق أو التكيف المحاسبي معها بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية ؛ وقد توصلت الدراسة إلي عدم ملاءمة المعايير المحلية لمستخدمي القوائم والتقارير المالية نظراً لوجود العديد من اوجه القصور بها وكذلك فتح المجال للتلاعب بالبيانات نتيجة الخيارات المحاسبية الموجودة بها ؛ كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بالدول النامية من اجل تحسين مستوي الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية .
- كما استهدفت دراسة (El-Bakry, Ashraf et al., 2017) بعنوان "أهمية تبني معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقرير المالي" ، وتوضيح دورها

في تخفيض حدة التباين بين المعايير المطبقة على مستوى الدول والتوجه نحو توحيد أساليب القياس والافصاح بغرض جعل القوائم المالية أكثر ملاءمة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي ؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن التوفيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز الخصائص النوعية لها بما يلبي احتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الملائمة لأغراض ترشيد القرارات الاستثمارية المختلفة .

في ضوء ما سبق يمكن للباحث الإشارة إلى ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كما يلي :

- (١) ركزت معظم الدراسات التي تناولت علاقة معايير التقارير المالية الدولية بـ (تحسين جودة المعلومات المحاسبية ونماذج قياس جودة هذه المعلومات ؛ الإفصاح عن المخاطر المالية ومحدداتها علي أداء الشركات ، وجودة المعلومات المحاسبية و دورهما في الحد من ممارسات ادارة الارباح ، إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية ، عدم تماثل المعلومات المحاسبية ؛ قيمة الشركة ؛ وجودة التقارير المالية ؛ وتخفيض حدة التباين في تطبيق المعايير) مثل دراسة (آدم ؛ مختار ادريس أبوبكر ؛ , Anwer Lun Chan Hul ، منصور ؛ محمد السيد)
- (٢) كما ركزت دراسات أخرى علي علاقة معايير التقارير المالية الدولية بـ (جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات ، جودة التقارير المالية ، تحسين جودة التقرير المالي ، إدارة الارباح ؛ جودة المعلومات و أثره على قيمة الشركة ، والاداء المالي للشركات ؛ الخصائص النوعية للمعلومات) مثل دراسة (عبد الحكيم ؛ Lun , Jiao , Hillier , Khaldoon Al-Htaybat, هوام ؛ جمعة ؛ نورة برايس).
- (٣) بينما ركزت دراسات أخرى علي علاقة معايير التقارير المالية الدولية بـ (تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي ؛ تقييم تجارب الدول النامية والتي تبنت معايير التقارير

المالية الدولية (IFRS) ((مثل دراسة (Nobes, Catalina, Shigufta, EI- (Bakry, Ashraf).

(٤) تعتمد منهجية الدراسة الحالية على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية والمطبقة لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥م (قطاع المصارف ؛ والخدمات المالية ؛ قطاع التأمين) خلال فترة ما قبل التطبيق لمعايير (IFRS) و بعد تطبيق معايير (IFRS) علي نتائج القوائم المالية للشركات ومقارنة النتائج ما قبل وما بعد التطبيق وصولاً لبيان أثر الإلتزام بتطبيق معايير (IFRS) علي نتائج الشركات المساهمة وخاصة أن مصر مثل كثير من الدول التي تبنت تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ولم تقوم بالتطبيق العملي ؛ فقط مجرد تبني لتطبيق معايير (IFRS).

(٥) تقدم الدراسة الحالية دليلاً من البيئة المصرية عن أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية وأثره علي نتائج الشركات المساهمة المصرية ؛ مما يوفر تقارير مالية يمكن من خلالها ترشيد قرارات المستثمرين والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات ؛ وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة حيث لم تتناول أي من الدراسات السابقة العلاقة بين هذه المتغيرات مكتملة .

(٦) بالرغم من أن أتفاق الدراسات السابقة علي أهمية التوافق المحاسبي مع معايير التقارير المالية الدولية وأثرها علي جودة المعلومات المحاسبية إلا انها لم تتناول أثر تطبيق معايير (IFRS) للحد من المخاطر المالية و نتائج الشركات بعد تطبيق معايير (IFRS) - اذا ما أقدمت مصر علي تطبيق معايير (IFRS)- كمؤشر لأداء الشركة وأثراتها علي قرارات المستثمرين ؛ بما يمكن الشركات للحد من المخاطر المالية التي تواجهها في بيئة الأعمال المصرية .

٣) محددات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة المصرية

١/٣ مقدمة :

أدت عولمة أسواق رأس المال إلى زيادة الاهتمام بالتوافق والتقارب بين معايير المحاسبة المحلية مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS . فالمستثمرون يسعون إلى الفرص الاستثمارية في جميع انحاء العالم ؛ ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود الشفافية في تقارير الشركات حتي يتسنى للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي تلك التقارير أن يقارن أداءها من دولة لأخرى ؛ وتحقق الشفافية وإمكانية المقارنة للتقارير المالية للشركات عن طريق القضاء علي الاختلافات في السياسات والمبادئ المحاسبية بين الدول من خلال التوافق والتقارب بين المعايير المحاسبية (Guggiola,2010.,Odia&Ogiedu,2013).

٢/٣ ماهية معايير التقارير المالية الدولية :

تعرف معايير التقارير المالية الدولية بأنها : " مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB؛ وتهدف إلى تطوير حزمة من المعايير المحاسبية عالية الجودة ؛ ومفهومه وقابلة للتطبيق لمساعدة المشاركين في سوق رأس المال العالمي وباقي المستخدمين لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة (Qingliang Tang et al.,2011).

وتهدف معايير التقارير المالية الدولية إلى توفير مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية المطبقة علي الصعيد العالمي ؛ الحد من تنوع التقارير المالية الدولية ؛ توفير لغة مالية مشتركة تُمكن المستثمرين من المقارنة بسهولة أكبر للنتائج المالية ؛ وتذنية مخاطر التحايل وعدم دقة القوائم المالية ؛ مما يؤدي إلي تحسين وفتح فرص متنوعة وجديدة من الاستثمار (عوض ؛ أمال محمد ؛ ٢٠١٣م) ؛ وذلك من خلال

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

إدخال التحسينات علي المعايير القائمة ؛ إزالة التناقضات ؛ إلغاء أو التقليل من البدائل المتاحة ؛ وصدر معايير جديدة .

ويري الباحث أنه ؛ لا تعتبر معايير التقارير المالية الدولية IFRS بمنأى عن معايير المحاسبة الدولية IAS ؛ حيث تعد بمثابة بلورة للمعايير القديمة ؛ بمعنى إجراء تعديلات علي بعضها وإلغاء بعض منها مقابل إصدار معايير جديدة مقابلة لها ؛ وإصدار معايير لموضوعات غير موجودة ؛ عالية الجودة وأقرب ما تكون مهياة للتطبيق علي المستوي العالمي .

٣/٣ محددات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المساهمة :

أصدرت وزارة الاستثمار بقرار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦م مجموعة من المعايير المحاسبية المصرية وتتكون من إطار لإعداد وعرض القوائم المالية وعددها ٣٥ معياراً محاسبياً ؛ وقد استندت هذه المعايير بشكل أساسي علي معايير المحاسبة الدولية وتناولت - تقريباً - كافة المجالات التي تناولتها معايير المحاسبة الدولية باستثناء بعض التعديلات حتي تتناسب مع المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية المصرية(العسيلي ؛ ٢٠٠٨م - جادو وحسن ؛ ٢٠٠٧م).

وفي تاريخ ٢٠١٥/٧/٩م صدر قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥م بشأن إصدار معايير جديدة للمحاسبة المصرية . وذلك من قبل لجنة تضم خبراء من الهيئة العامة للاستثمار ؛ والمعهد المصرفي للمحاسبين والمراجعين ؛ وشعبة مزاوله مهنة المحاسبة بنقابة التجاريين . وقضت المادة الثالثة من هذا القرار بأن العمل بتلك المعايير سيبدأ من اول يناير ٢٠١٦م وتتضمن المعايير ٣٩ معياراً وإطار إعداد وعرض القوائم المالية محل معايير المحاسبة المصرية السابقة (الهيئة العامة للرقابة المالية ؛ متاح عبر www.efsa.gov.eg) . وصدرت هذه النسخة محدثة بما يخدم الاستثمار وسوق المال في مصر ويزيد من تنافسيته . ويتفق ذلك مع الاستراتيجية التي أعلنتها المؤسسة الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation في عام ٢٠١٢م .

ويري الباحث ان تطبيق معايير (IFRS) يتطلب عدد من الإجراءات التنفيذية تقوم بها لجان فنية معنية ؛ وذلك علي النحو التالي :

- ١- إعداد دراسة فنية وقانونية ونظامية لكل معيار علي حدة .
- ٢- إعداد ورشة عمل تشكل من لجان فنية (مهنية) ومتخصصين أكاديميين ؛ ومكاتب الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة ؛ وذلك لمناقشة كيفية التطبيق السليم لكل معيار ومعرفة ما يلي :
 - مدي تعارض المعايير مع الأحكام القانونية والانظمة واللوائح المعمول بها في مصر .
 - قابلية المعايير للتطبيق العملي بصورة تعمل علي تحسين عدالة القوائم المالية ومصداقيتها .
 - مدي فهم المعالجات المحاسبية و الإجراءات التي يتطلب المعيار اتخاذها لتطبيقه في البيئة المصرية .
 - فهم نطاق كل معيار بمصطلحات واضحة وغير مبهمه (خليل ؛ علي محمود مصطفى & إبراهيم ؛ مني مغربي ؛ ٢٠١٨م).
 - إمكانية إجراء أي اقتراحات أو ملاحظات هامة لتلك المعايير لتوافق البيئة المصرية .
 - إمكانية وضع استراتيجيات متعددة لمواجهة العقبات المحتملة عند تطبيق معايير (IFRS) علي الشركات المساهمة المصرية .
- ٣- مشاركة المتخصصين بأي تعديلات تناسب البيئة المصرية (إن وجدت) بعد الاطلاع علي معايير (IFRS) وإدخالها نطاق التطبيق مع معايير (IFRS) .
- ٤- اعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة الاستثمار توصيات اللجان الفنية فيما يختص بالمعايير التي شملتها تلك المرحلة الحالية ؛ وتزويد جميع الجهات الإشرافية و الجهات ذات الصلة .
- ٥- نشر المعايير الواجب تطبيقها علي المواقع الرسمية والملزمة للبيئة المصرية بالتطبيق كموقع الهيئة العامة للرقابة المالية وموقع وزارة الاستثمار للعمل بموجبها .
- ٦- التطوير المستمر بالنظر والدراسة لمعايير (IFRS) كل فترة زمنية لإمكانية إدخال تعديلات لتحسين مستوي التطبيق ومواجهة الخلافات التي تواجهه الشركات عند التطبيق .

ومما سبق يتضح أن معايير التقارير المالية الدولية مثل أي سياسة محاسبية جديدة لديها منافع وتحديات ؛ فمثل هذه المعايير المصدرة بواسطة (IASB) صممت لتدعيم القابلية للمقارنة وتحسين الشفافية وزيادة جودة التقارير المالية ؛ وبالرغم من ذلك يواجه تطبيق تلك المعايير عدة تحديات ؛ ويمكن للباحث عرض المنافع والتحديات كما يلي :-

أولاً: المنافع من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية :

- من وجهة نظر معدي القوائم المالية :-
- ١- تمثيل العمليات الاقتصادية بعدالة : وذلك من خلال توحيد الممارسات والسياسات المحاسبية للتأكد من ان العمليات الاقتصادية تم تمثيلها بعدالة .
- ٢- تحقيق متطلبات الإفصاح الشامل : والتي تتطلب إيضاح المبادئ المستخدمة عند تطبيق معايير (IFRS) من قبل معدي القوائم المالية.
- ٣- القضاء علي الحاجة لإجراء تعديلات محاسبية : إن تطبيق معايير (IFRS) يؤدي إلي استخدام مجموعة واحدة من المعايير بين الدول ؛ فيما يتعلق بالتسويات المحاسبية بين الشركات القابضة والتابعة أثناء عملية الاندماج .
- ٤- المساعدة في اتخاذ قرارات اكثر فعالية : إن إعداد التقارير المالية سيكون باستخدام معايير (IFRS) ؛ لذلك فإن معدي التقارير لديهم الفرصة في الحصول علي معلومات وإفصاحات تساعدهم علي اتخاذ القرارات بفعالية .
- من وجهة نظر مهنة المحاسبة والمراجعة :-

- ١- الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في مجال معايير (IFRS) : إن المنشآت سوف تحتاج إلي قدر كبير من التوجيهات والإرشادات من المهنيين وذوي الخبرة والمتدربين جداً علي تطبيق معايير (IFRS) ؛ لذلك سيتم الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في معايير (IFRS) ؛ أو سيتم توفير فرص لتدريب المحاسبين والمديرين الماليين والمراجعين .
- ٢- تحسين التفاعل بين فريق عمل المراجعة : إن إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير (IFRS) يعتبر عامل مساعد من اجل تحسين التفاعل بين فريق عمل المراجعة

علي نطاق عالمي ؛ وذلك لأن عرض نتائج الشركات بنفس اللغة يساعد في تبسيط إجراءات عملية المراجعة ؛ وتحديد المخاطر المالية التي قد تتعرض لها عملية المحاسبة والمراجعة في الشركات ومحاولة الحد من المخاطر المالية .

ثانياً : تحديات تطبيق معايير التقارير الدولية (IFRS) وأساليب التغلب عليها :

علي الرغم من المزايا العديدة التي تحققها معايير التقارير المالية الدولية وتبني معظم دول العالم لها ؛ إلا أن هناك بعض التحديات التي تحول دون تطبيق تلك المعايير في الشركات المساهمة المصرية نتيجة اتصاف تلك المعايير بسمات عامة هي (شحاتة ؛ أحمد بسيوني محمد ؛ ٢٠١٣م):

- ١- أنها معدة وفقاً للعوامل البيئية والقيم المجتمعية للدول الغربية المتقدمة .
 - ٢- تتضمن بدائل للاعتراف والقياس وتسمح للإدارة بحرية الاختيار من بينها .
 - ٣- تتسم بعض المعايير بالتعقيد دون أن تتضمن إرشادات تطبيق تفصيلية للمعايير الدولية .
 - ٤- التوسع في تطبيق مقاييس القيمة العادلة .
 - ٥- أخذت قضايا القياس مساحة كبيرة للتفسير بالمقارنة مع معايير المحاسبة الدولية السابقة .
- ومما سبق يتضح أن معايير (IFRS) راعت الدول المتقدمة في إصداراتها وتجاهلت بعض الشيء الدول النامية ؛ وبالتالي كان لابد من إيجاد طرق وأساليب للتغلب علي ذلك تتمثل في (إسماعيل ؛ إسماعيل محمود ؛ ٢٠٠٨م) :
- ١- إحداث التوافق الدولي لكل من الدول المتقدمة والدول النامية علي حد سواء .
 - ٢- أن تقوم الدول النامية بتبني تطبيق أجزاء من معايير (IFRS) التي تتماشى مع البيئة والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها .
 - ٣- إيجاد جهة محددة تكون لها القوة الإلزامية للدول في إتباع معايير (IFRS) تراعي ظروف الدول النامية .
- ويري الباحث أنه يجب ان تتضمن معايير (IFRS) تفسير موحد وواضح ومحدد ؛ حيث انه بدون هذا التفسير يصعب الحكم علي ما إذا كان الحكم المهني قد تم بدون تحيز .

٤/٣ العوامل المؤثرة على متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

تتباين العوامل المؤثرة على متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الدول المتقدمة والنامية . ويقوم الباحث فيما يلي باستعراض أهم العوامل كما يلي :

١- حجم الشركة : Firm Size

يؤدي حجم الشركة دور قوي لاعتماد معايير (IFRS) ؛ وتصنف الشركات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة وفقاً لعدة معايير مثل : إجمالي الأصول ؛ والقيمة الدفترية للشركة ؛ والقيمة السوقية للشركة ؛ ورقم المبيعات ؛ وعدد العاملين ؛ إلخ (موسي ؛ صافي ٢٠٠٩م ؛ Kolsi & Zehri, 2010). وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات أن حجم الشركة متغير له قوة تفسيرية قوية لاعتماد الـ IFRS فقد توصلت عدد من الدراسات (Gassen & Sellgom, 2010. Kolsi & Zehri, 2010. Isa, 2014. Andre et al., 2012. Butt, 2014. Senyigit, 2006) إلى أن حجم الشركات له تأثير إيجابي على قرار اعتماد الـ IFRS .

٢- الرافعة المالية : Leverage

تُعرف الرافعة المالية بأنها "درجة اعتماد الشركة في تمويلها أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها أصحاب الشركة كما تؤثر على درجة المخاطر المالية التي يتعرضون لها" (هندي ؛ ٢٠١٠م). تلعب الرافعة المالية دوراً هاماً في التأثير على التزام الشركات بشفافية التقارير المالية ؛ كما أن تطبيق معايير (IFRS) يزيد من جودة التقارير المالية ويحد من المخاطر المالية المرتبطة بتكاليف الاقتراض (Masoud, 2014., Senyigit, 2014) ؛ كما أوضحت دراسة (Andre et al., 2012) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الرافعة المالية واعتماد الشركات لتطبيق معايير (IFRS).

الرفع المالي = حقوق الملكية / القروض قصيرة الأجل

٣- التنوع الدولي : International Diversification

يعتبر التنوع الدولي أحد العوامل التي تحدد احتمال اتخاذ الشركات لقرار تطبيق معايير (IFRS)؛ حيث ان التنوع الدولي يقوم علي مبادئ مرنة ويتميز بجودة عالية ؛ بدلاً من التجانس التام ؛ الذي يقوم علي قواعد جامدة وهو المدخل الذي كانت تتبناه لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) الامر الذي بدوره أدي إلي زيادة درجة التقارب في الممارسات المحاسبية بين الدول ؛ وتقليل الاختلافات في المعايير ؛ مما يساهم في انخفاض حجم الاختلافات في التقارير المالية المنشورة في تلك الدول ولذلك تطلب تطبيق معايير (IFRS) للحد من المخاطر المالية التي تواجه الشركات .

ومما سبق يتضح أن هذه العوامل تؤثر عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين القابلية للمقارنة وتحسين جودة التقارير المالية ؛ كما تساهم في توفير بيئة معلومات مناسبة للحد من المخاطر المالية .

٤) العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي المخاطر المالية ونتائج الشركات

١/٤ مقدمة :

ظهر في السنوات الاخيرة اهتمام كبير بالمخاطر المالية Financial Risks وبخاصة في التقارير المالية السنوية للشركات ؛ ولعل السبب في ذلك يرجع إلي العديد من الأسباب أهمها زيادة الاعتماد علي الأدوات المالية ؛ وزيادة المعاملات الدولية ؛ والتغيرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية ؛ كل ذلك أدي إلي زيادة طلب المستثمر علي المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية (Dicuonzo ,Grazia et al., 2017; Serafimoska et al.,2015; Enslin, Zack et al. ,2015; Dobler, 2008) ؛ حيث يحتاج المستثمر بصفة مستمرة للإفصاح عن معلومات كمية و وصفية للحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة في الوقت الحالي والمستقبلي للمخاطر المحيطة باستثماراته وبالتالي تحديد قدرة الشركة علي البقاء والاستمرار في دنيا الاعمال ؛ مما ينعكس بدوره للحد من احتمالية التعثر المالي للشركات (Ellili &

Nobanee , 2017 ; Saggar & Singh , 2017 ; Bravo, Francisco, 2017; Al-Maghzom, Abdullah et al. , 2016a; Hassan , Nermine , 2014; Tong, 2013; Horing & Grundl , 2011) السابقة إلى صدور معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 7) في ٢٠٠٥م ؛ والذي يقابله معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) الصادر سنة ٢٠١٥م بعنوان " الأدوات المالية – الإفصاحات بهدف مطالبة الشركات بتوفير الإفصاح في قوائمها المالية الذي يساعد مستخدمي التقارير المالية علي تقييم طبيعة ومدى المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات (وزارة الاستثمار المصرية ؛ ٢٠١٥م).

كما دفعت العوامل السابقة إلى إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الإصدار الثاني ٢٠١١م (مركز المديرين المصري ؛ ٢٠١١) ؛ وتم تطوير هذه القواعد من خلال إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات الإصدار الثالث سنة ٢٠١٦م ؛ فالتطبيق الجيد للحوكمة يُمكن الشركات للحد من المخاطر المالية التي تواجهها ويُمكنها كذلك من الاستمرارية والمنافسة (السرطاوي ؛ عبد المطلب؛ ٢٠١٥).

٢/٤ ماهية المخاطر المالية :

تواجه الشركات في العصر الحديث العديد من المخاطر التي ترتبط بالمصادر التي تمول عمليات الشركة عن طريقها ، فالشركات التي تمول بإستخدام المديونية تكون ملزمة بدفع المبالغ المقابلة لديونها عند إستحقاقها . وفي حالة إعتماد الشركة علي مصادر تمويل طويلة الأجل فإن المخاطر المالية للشركة سوف تزداد . اما تمويل الشركة لنشاطها عن طريق ما تحققه من عمليات (إحتجاز الارباح) أو عن طريق إصدار أسهم جديدة ، فإن ذلك لا يؤدي إلي ظهور إلتزامات ثابتة عليها. و يعني ذلك ، زيادة المخاطر المالية عندما تستخدم الشركة إلتزامات أو خصوم أكبر؛ حيث تشير المخاطر إلي " الاختلاف بين الخطط والنتائج التي تحتوي علي عناصر من عدم اليقين ؛ لذلك يمكن أن تكون النتائج ربح أو خسارة (Kurniawanto, Hudi et al. , 2017)؛ ولقد تناول معيار (IFRS 7) ومعيار المحاسبة المصري

رقم (٤٠) الصادر سنة ٢٠١٥م بعنوان " الأدوات المالية – الإفصاحات " أنواع المخاطر المالية التي تواجه الشركات والمتمثلة فيما يلي (وزارة الاستثمار المصري؛ ٢٠١٥م) :

١/٢/٤ مخاطر الائتمان **Credit risk**: هي مخاطر تسبب أحد اطرافها في خسائر مالية لطرف آخر نتيجة فشله في تنفيذ تعهداته. (أمين ، خالد العبد الله ، ٢٠٠٢) ويرى الباحث أن تُعرف المخاطر الائتمانية علي أنها الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان للسداد أو عدم قدرتهم علي سداد الدين بالكامل في الوقت المحدد .

نظراً لأهمية وخطورة مخاطر الائتمان التي تواجه الشركات المالية لقياس مخاطر الائتمان بمؤشرات متطورة ، وتسمح للشركات من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً الأمر الذي يساعد علي التحكم بها أو التقليل منها . وقد تم قياس المخاطر الائتمانية بموجب النسبة التالية (الخطيب ،سمير ، ٢٠٠٥م):
مؤشر المخاطر الائتمانية = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض .

وتجدر الإشارة إلي ان اهم الدراسات التي استخدمت هذه النسبة كمقياس للمخاطرة الائتمانية نذكر : دراسة (Angbazo,L,1997) ، دراسة (Berger,) (A& al,1997) ، دراسة (Fauziah Hanim Tafri & al, 2009) . إن ارتفاع هذه النسبة يدل علي أن نسبة مخصصات التدني في التسهيلات الائتمانية إلي إجمالي القروض الممنوحة تكون كبيرة ، الأمر الذي ينعكس علي زيادة في الخسائر المحتملة ، ومن ثم عدم تحقيق الأرباح المتوقعة . وبالتالي فإن العلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد علي حقوق الملكية هي علاقة سلبية .

تعتبر الشركة أن الأصل المالي له مخاطر إئتمانية منخفضة عندما يكون لدي الأصل تصنيف إئتماني خارجي " درجة إستثمارية" وفقاً للتعريف المقبول عالمياً وفي حال كان التقييم الخارجي غير متوفر ، فإن الأصل له تقييم داخلي يخص " الأداء". يعني الأداء أن الطرف المقابل لدية مركز مالي قوي وليس هناك مبالغ متاخرة.

٢/٢/٤ مخاطر السيولة Liquidity risk: هي مخاطر تعرض الشركة لصعوبة مواجهة تعهداتها المرتبطة بالتزاماتها المالية .

ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء علي وجود توافق مع آجال مصادر اموال الشركات بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين ، حيث يؤثر عدم قدرة الشركات في التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة علي ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء المودعين وتسديدات العميل المقترض ، ومن اهم أسباب التعرض لمخاطر السيولة ما يلي (مفتاح ، صالح ، و فريدة معارفي ، ٢٠٠٧):

- ضعف تخطيط السيولة في الشركات مما يؤدي إلي عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .
 - سوء توزيع الأصول علي استخدامات يصعب تحويلها إلي أرصدة سائلة .
 - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلي التزامات فعلية .
 - تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والازمات الحادة في أسواق المال .
- وقد تم قياس مخاطر السيولة بموجب النسبة التالية (كنجو وآخرون ، ٢٠٠٦م) :
- مؤشر مخاطر السيولة = الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات .
- وتجدر الإشارة إلي ان اهم الدراسات التي استخدمت هذه النسبة كمقياس لمخاطر السيولة : دراسة (Sam,H& al ,2001) ، دراسة (Doliente, J.S,2005) ، وكذلك دراسة (Fauziah Hanim Tafri & al,2009) ، إن ارتفاع هذه النسبة يقود إلي مخاطر سيولة منخفضة ، وبالتالي فالعلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد علي حقوق الملكية هي علاقة سلبية .
- ويري الباحث أنه يمكن استخدام نسبة الاستثمارات بغرض المتاجرة إلي إجمالي الأصول كمؤشر آخر في قياس مخاطر السيولة . ويمكن استخدام النسبة كما يلي :
- مؤشر مخاطر السيولة = إجمالي الاستثمارات المتداولة / إجمالي الأصول .

٣/٢/٤ مخاطر السوق Market risk :

هي المخاطر المتمثلة في تغير أسعار السوق مثل صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وسعر حقوق الملكية بالصورة التي تؤثر على ربح الشركة أو قيمة ما تحتفظ به من الأدوات المالية . وبالتالي فإن مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات في قيمة السندات أو المعاملات نتيجة لإدراج عمليات الانكشاف على الأسواق في السجلات التجارية. كما تنشأ مخاطر السوق من التحركات في أسعار الفائدة، أو أسواق الصرف الأجنبي، أو أسواق الأسهم، أو أسواق البضائع. وقد تتعرض معاملة واحدة، أو منتج مالي واحد للعديد من المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الأسهم ومخاطر البضائع ، وغيرها . تعتمد فلسفة إدارة المخاطر في الشركات على تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف مستويات المخاطر بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح حقوق الملاك والمساهمين، وتحرص الشركات على تعظيم عائدات المساهمين مع توفير الحماية من التعرض للمخاطر في إطار معايير تضعها الشركات .

حيث تنشأ مخاطر السوق من الخسائر الناجمة عن التحركات في سعر السوق الخاص بالأصول وتشمل ثلاثة أنواع من المخاطر هي (مخاطر العملة Currency risk ؛ مخاطر سعر الفائدة Interest rate risk ، مخاطر السعر الأخرى Other price risk).

- مخاطر العملة (سعر الصرف): وتنشأ هذه المخاطر في سوق النقد نتيجة لتقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة. ففي حالة شراء سلع بعملة أجنبية وانخفاض سعر تلك العملة فإن ذلك يترتب عليه خسائر بمقدار انخفاض سعر العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى ، كما أن مخاطر سعر الصرف تظهر أيضا عند إصدار الصكوك بعملة معينة (كالجنيه) واستثمار حصيلتها بعملات أخرى (كالدولار)، أو إذا كانت المنشأة المصدرة للصكوك تحتفظ ببعض العملات الأجنبية أو التزامات المطلوب سدادها خاصة في عمليات المراجعات والتجارة الدولية.

مخاطر العملات الأجنبية = إجمالي حساسية التغير المحتمل المعقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى المتعلقة بأرباح الشركة بعد الضريبة (نتيجة تغير القيمة العادلة للأصول والمطلوبات النقدية).

- مخاطر سعر الفائدة : وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وهي تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاته. وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح، وهو ما يؤثر على معدل العائد على الاستثمار .

مخاطر معدل (سعر) الفائدة = الأصول الحساسة للفائدة (سندات، أوراق مالية) / إجمالي الأصول .

- مخاطر أسعار حقوق الملكية : وهي خطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات المستقبلية للأدوات المالية وذلك بسبب التغيرات في أسعار السوق (عدا تلك الناتجة عن مخاطر العملات و مخاطر سعر الفائدة) . ويمكن التعبير عنها كما يلي :

مخاطر رأس المال = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول .

مخاطر التشغيل = الإئتمان النقدي / إجمالي الودائع .

ويري الباحث أن المخاطر المالية ترتبط بشكل مباشر بقرارات التمويل "هيكل التمويل" و مخاطر الأعمال ترتبط بشكل مباشر بقرارات الاستثمار حيث أن الفكر المالي المعاصر يؤكد العلاقة المباشرة بين قراري التمويل والاستثمار؛ فمن المنطقي أن تكون هناك علاقة بين كل المخاطر المالية و مخاطر الأعمال ؛ وكلما زاد اعتماد الشركة على الديون كمصادر مالية خارجية مع تحقيق خسائر مادية سنويا تزداد حدة المخاطر المالية المصاحبة لمصادر التمويل الذاتية ومخاطر الأعمال المصاحبة لقرارات الاستثمار في الأصول الثابتة والمتداولة ومن ثم تنخفض نتائج الشركات

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

لإنخفاض قيمة الشركة الدفترية وقيمة الأسهم الدفترية فضلا عن التأثير السلبي لتكلفة التمويل عن طريق القروض على ربحية العمليات الجارية .

إدارة المخاطر المالية في الشركات :

تعتبر عملية إدارة المخاطر المالية هي منهج علمي للتعامل مع المشكلات التي يمكن أن تواجه الشركات وهي تتضمن الأنشطة الاربعة التالية :

- ١- تحديد المخاطر المالية : لكي تتمكن الشركة من إدارة المخاطر المالية لابد أولاً من تحديد نوع المخاطر المالية (خطر الائتمان ؛ خطر السيولة ؛ خطر السوق) .
- ٢- قياس الخطر المالي : حيث أن كل نوع من المخاطر المالية يجب ان ينظر إليه بأبعاده (حجمه ؛ مدته ؛ واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر) ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذو اهمية بالنسبة لإدارة المخاطر .
- ٣- ضبط المخاطر المالية : هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات ؛ الحد من المخاطر ؛ إلغاء اثر هذه المخاطر .
- ٤- مراقبة المخاطر المالية : ان وضع نظام لمراقبة المخاطر المالية (خطر الائتمان ؛ خطر السيولة ؛ خطر السوق) كما يجب أن يضمن وضع ومراقبة المخاطر استمرارية السلامة المالية واستمرارية القدرة علي مواجهة هذه المخاطر المحتملة الحدوث مع الاخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية التي تمر بها الشركة .

الإفصاح عن المخاطر المالية في ضوء الإصدارات المهنية :

هناك العديد من الجهود المبذولة التي تؤكد علي أهمية الإفصاح عن المخاطر المالية ويتضح ذلك من خلال الإصدارات المهنية التالية :

- مجلس معايير المحاسبة الألماني : German Accounting Standards Board

أصدر معيار المحاسبة الألماني رقم (GAS.5) بعنوان التقرير عن المخاطر المالية حيث عرف المعيار الخطر بأنه "احتمال وجود تأثير سلبي مستقبلي علي الوضع الاقتصادي للمجموعة" وصنف المعيار المخاطر المالية التي تواجه الشركات إلي مخاطر الأعمال؛ المخاطر الاستراتيجية؛ مخاطر الأداء؛ المخاطر الشخصية؛ ومخاطر تكنولوجيا المعلومات؛ والمخاطر المالية وتشمل خطر سعر الفائدة وخطر السيولة؛ ومخاطر أخرى (Draft. GAS, No. 5, 2000).

- المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين Canadian Institute of Certified Public Accountants : أكد المعهد الكندي (CICA) انه يجب علي الشركات الإفصاح عن المخاطر الرئيسية وإدارة المخاطر المرتبطة بها وتقديم تفسير لكيفية تحديد المخاطر المالية؛ ويجب أن يتضمن الإفصاح عن الاستراتيجيات والعمليات التي يتم استخدامها لإدارة هذه المخاطر وكذلك تحديد الاطراف المشاركة في إدارة المخاطر بما في ذلك معلومات عن واجباتهم ومسئولياتهم . (CICA, 2009, P. 47; CICA, 2012, P.7)

٥) تحليل أثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية

يبرز دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تضيق الفجوة امام الإدارة للتأثير على العائد على السهم من خلال اتجاه المعايير إلى توحيد السياسات المحاسبية؛ وضبط حرية التقدير الشخصي لبعض بنود القوائم المالية؛ وكذلك معالجة الأخطاء؛ وغيرها من المداخل التي تمنح الإدارة الفرصة في الاختيار من بين البدائل التي تؤثر على العائد على السهم وتنعكس على نتائج الأعمال المفصح عنها في التقارير المالية التي تنشر في نهاية كل دورة مالية.

ومما سبق يتضح أن وجود الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية يحد من المشاكل أهمها عدم وجود تماثل في المعلومات المحاسبية بين إدارة الشركة

والمستثمرين من خارج الشركة ؛ حيث يقصد بالإفصاح عن المخاطر المالية إبلاغ القارئ عن "أي فرصة أو احتمال أو وجود خطر أو ضرر أو تهديد يؤثر بالفعل علي الشركة أو قد يؤثر علي الشركة في المستقبل وكيفية إدارة أي من هذه الفرص أو الاحتمالات أو المخاطر أو الأذى أو التهديد(Anthony& Godwin,2015) ؛ وبالتالي فإن الإفصاح عن المخاطر المالية يحقق العديد من المزايا متمثلة في مساعدة أصحاب المصلحة في الحصول علي المعلومات اللازمة لفهم المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة وكيفية إدارة هذه المخاطر ؛ وكشف المشاكل المحتملة واتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوث المشكلة (Lindsley& Shrives, 2005) ؛ وتفيد أيضاً المستثمرين لأنها تساعد في تحديد نوعية المخاطر المحيطة بالشركة ؛ مما يقلل من عدم تماثل المعلومات ؛ ومن ثم التقدير السليم للقيمة السوقية لأسهم الشركة ؛ مما ينعكس إيجابياً علي تحسين نتائج الشركة (Jizi, & Dixon, 2017; Ashfaq, Khurram et al., 2016;Abraham & Cox, 2007; Hassan, 2009).

ويجب أن يتسم الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية بالجودة ؛ ويقصد بجودة الإفصاح بصفة عامة الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية الضرورية بالتفصيل وبالشكل المناسب لتحقيق الفائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية (محمد ؛ عبد الله محمد ناجي ؛ ٢٠١٣ م) وبخاصة المستثمرين .

وبتطبيق هذا المفهوم علي الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية يري الباحث أن توفير المعلومات التفصيلية الكمية والوصفية معاً يعبر عن مستوى إفصاح عن المخاطر ذو جودة مرتفع ؛ كما أكد عليه معيار (IFRS 7) بضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن معلومات المخاطر المالية الكمية والوصفية معاً ؛ حيث أن عرض المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات بصورتها الكمية والوصفية تمكن المستخدم لها من الحصول على قوائم مالية موحدة تتضمن معلومات محاسبية ذات جودة عالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على نحو يحقق أكبر عائد يمكن

تحقيقه من خلال ما تحتويه من معلومات جيدة عن المخاطر المالية وتمثل الوضع المالي للشركة بصورة عادله وصحيحة .

مؤشرات جودة الإفصاح عن المخاطر المالية في الشركات :

أشار (Miihkinen, 2012) إلي ان هذه المؤشرات ترتبط بكل من :

- كمية الإفصاح عن المخاطر المالية (Risk disclosure quantity) ؛ وتقاس من خلال عدد كلمات الإفصاح عن المخاطر المالية.

- تغطية الإفصاح عن المخاطر (Risk disclosure coverage) ؛ حيث يحتاج المستثمرون إلى وصف نوعي متوازن للمخاطر الرئيسية للشركة من اجل إدراك قيمتها ؛ كما أشار إلي قيامه بتطبيق المؤشر المحدد من قبل (Beattie et al.,2004) لقياس تغطية معلومات المخاطر المالية كما يلي :

$$COVERAGE = [(1/H)/ \text{the number of main risk topics}]$$

حيث تمثل H مؤشر معين لقياس تركيز إفصاحات الشركات بالنسبة لمختلف موضوعات المخاطر المالية ؛ ويعرف بمؤشر "Herfindahl Index" ؛ ويحسب كما يلي :

$$H = \sum i_n = 1/P_i^2$$

حيث ان P_i : هي نسبة كلمات الإفصاح عن المخاطر المالية بالنسبة للموضوع i .

الإفصاح الحالي عن مخاطر الأدوات المالية للشركات المتداول أسهمها بالبورصة المصرية تم قياس مؤشر الإفصاح عن المخاطر المالية المؤسس علي متطلبات معيار (IFRS 7) والذي طوره (Tauringana and Chithambo,2016) ؛ وبالتالي يمكن قياس درجة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية من خلال المعادلة التالية :

درجة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية = إجمالي نقاط الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية التي التزمت الشركة بها ÷ الحد الأقصى المقرر للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفقاً لـ (IFRS 7) .

٣/٤ ماهية نتائج الشركات :

تتطلب تحديد نتائج الشركة من خلال إجراء عملية تقييم التي في الواقع تعد عملية واسعة و صعبة خاصة في ظل تعدد طرق و مداخل التقييم لاختلاف دوافع وحالات التقييم ؛ حيث يتوقف نجاح هذه العملية على مدى توفر المعلومات اللازمة و الخاصة بالشركة ؛ و التي يفترض أن تكون على قدر مقبول من الجودة فيما يخص تميزها بالمصداقية و الملائمة و القابلية للفهم و المقارنة و أن تقدم بالحجم الكافي و في الوقت المناسب بما يخدم القائم على إجراء عملية التقييم و تحديد نتائج الشركة الأقرب إلى القيمة الحقيقية و العادلة لها .

و حيث أن المعلومات المفصح عنها بالقوائم والتقارير المالية و سواء كانت كمية أو كيفية تشكل مدخلات لعملية التقييم و تحديد قيمة الشركة و هي في نفس الوقت تعتبر مخرجات للنظام المحاسبي ؛ في توفير معلومات ذات جودة تحقق المنفعة لمستخدميها ؛ وذلك من خلال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي تساهم في تحقيق فعالية النظام المحاسبي بما ينعكس إيجاباً على التحسين من كفاءة القوائم و التقارير المالية ؛ ووفقاً لمعيار (IFRS) رقم (١٣) قياس القيمة العادلة و جودة معلوماتها بتوفرها على قدر كبير من الملاءمة ؛ والثقة ؛ والقابلية للمقارنة والفهم ؛ ما يساهم في دعم قدرة تلك المعلومات على إفادة مستخدميها لا سيما خبراء التقييم في تشخيص وضعية الشركة و تقييم أدائها و التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية من ثم التوصل إلى تحديد القيمة العادلة للشركة باستخدام طريقة التقييم الأنسب . وتعتبر معلومات المخاطر المالية مفيدة أيضاً للمستثمرين لأنها تساعد في تحديد ملف المخاطر التي تواجه الشركة ؛ مما يقلل من عدم التماثل في

المعلومات ؛ ومن ثم التقدير السليم للقيمة السوقية لأسهم الشركة ؛ مما ينعكس إيجابياً علي تحسين نتائج الشركة (Jizi,& Dixon,2017) , Ashfaq,Khurram et al.,2016,Abraham&Cox,2007 , (Hassan,2009

أثر تطبيق معايير (IFRS) على نتائج الشركة متمثلة في العناصر التالية :

١- قيمة أصول الشركة :

يتم القياس المبدئي للأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة ، إن تكلفة المعاملات والتي تتعلق مباشرة بعملية الإستحواذ أو إصدار أصول مالية وإلتزامات مالية (بإستثناء الأصول المالية والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للأصول المالية أو الإلتزامات المالية ، عند الإعتراف الأولي . تكلفة المعاملات المتعلقة مباشرة بعملية الإستحواذ علي الأصول المالية او المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حيث يتم الإعتراف بها مباشرة كربح أو خسارة.

يعتمد القياس اللاحق للأصول المالية على تصنيفها كما يلي :

- تمثل القروض والمدينون أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها وغير مدرجة في سوق نشط بعد الاعتراف الأولي ؛ يتم قياس هذه الأصول المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلية ناقصاً انخفاض القيمة . يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال احتساب أي خصم أو علاوة عند اقتناء الاداة المالية وكذلك الرسوم أو التكاليف التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من طريقة معدل العمولة الفعلي . يدرج الإطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة ضمن الإيرادات الأخرى . تدرج الخسائر الناتجة من انخفاض القيمة في قائمة الأرباح او الخسائر والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة ضمن تكاليف التمويل بالنسبة للقروض وفي تكلفة المبيعات أو مصروفات التشغيل الأخرى بالنسبة للمدينين .

- انخفاض قيمة الأصول المالية : تقوم الشركة بتكوين مخصص لخسائر الإئتمان المتوقعة من الاستثمارات في ادوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ، والذمم التجارية المدينة ، والأصول التعاقدية . يتم تحديث مبالغ خسائر الإئتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الإئتمان منذ الإعراف الأولى للأداة المالية .
- تقوم الشركة بالإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة للذمم التجارية المدينة . يتم تقدير خسائر الإئتمان المتوقعة علي هذه الأصول المالية باستخدام مصفوفة تستند علي الخبرة السابقة لخسارة إئتمان الشركة وتتلائم مع العوامل الخاصة بالمدينين والظروف الإقتصادية العامة وتقييم كل من الإتجاه الحالي وكذلك الظروف في تاريخ التقرير ، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقد عندما تقتضي الحاجة ذلك .
- أصول يتم قياسها بالتكلفة المطفأة : بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة ؛ تقوم الشركة أولاً بالتقييم بصورة فردية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي علي وجود انخفاض في قيمة الأصول المالية الجوهرية بشكل منفرد ؛ او بصورة مجمعة بالنسبة للأصول المالية غير الجوهرية بشكل منفرد . إذا قررت الشركة انه لا يوجد دليل موضوعي علي انخفاض قيمة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد . سواء كان جوهرياً او لا ؛ فإن الشركة تدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الأصول المالية التي لها سمات مخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة . ان الأصول التي يتم تقييمها بشكل منفرد لغرض تحديد انخفاض القيمة والتي يستمر تحقق خسائر الانخفاض في قيمتها لا تدرج في التقييم المجمع لانخفاض القيمة .
- ان قيمة خسارة انخفاض القيمة المحددة يتم قياسها بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدره (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدره بمعدل العمولة الفعلية الاصيلي للأصول المالية .

- يتم تخفيض القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل قيمة خسارة انخفاض القيمة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة . ويستمر استحقاق العوائد (المسجلة كإيرادات تمويل في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة) علي القيمة المدرجة بالدفاتر التي تم تخفيضها وتستحق باستخدام معدل العمولة المستخدم لخفض التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة .
- يتم شطب القروض مع المخصصات المرتبطة بها عند احتمال عدم استردادها في المستقبل مع تحقق كافة الضمانات أو تحويلها إلي الشركة . في حالة زيادة أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة المقدرة ؛ في سنة لاحقة ؛ بسبب حدث وقع بعد تسجيل انخفاض القيمة ؛ فإنه يتم زيادة أو تخفيض خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً وذلك من خلال تعديل حساب المخصص . اذا انعكس الانخفاض في القيمة لاحقاً ؛ يتم إدراج المبلغ المسترد ضمن الإيرادات الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة .
- أمثلة لبعض بنود الأصول الثابتة :-
 - 1- الآلات والمعدات : يتم إثبات الآلات والمعدات بالتكلفة بالصافي بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم و / أو خسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة ؛ كما تتضمن تكلفة استبدال الاجزاء من الآلات والمعدات وتكاليف الاقتراض .
 - 2- يتم تسجيل تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة عند تكبدها .
 - 3- يتم احتساب الاستهلاك اعتباراً من تاريخ توافر الآلات والمعدات للاستخدام المخصص له .
 - 4- يتم استهلاك تكاليف الآلات والمعدات علي اساس القسط الثابت علي مدي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للأصول ؛ فيما يلي الاعمار الإنتاجية المقدرة للأصول لغرض المحاسبة عن الاستهلاك :

السنوات	الأصل
سنة ٢٥	المباني
٤ - ٢٥ سنة	الألات والمعدات
٤ - ١٠ سنوات	الأثاث والمعدات المكتبية
٤ سنوات	اجهزة الحاسب والاتصالات
٤ - ٥ سنوات	السيارات

يتم استبعاد الآلات والمعدات عند البيع أو عند عدم توقع الحصول علي منافع مستقبلية منه أو من بيعه . تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل) في قائمة الأرباح او الخسائر والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة في سنة استبعاد الأصل .

● أدوات حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل :

يتم الاعتراف المبدئي بالإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى بالقيمة العادلة زائداً تكاليف العملية ، يتم بعد ذلك قياسها بالقيمة العادلة مع الإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر يتم تجميعها بشكل متراكم في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات . يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلي بيان الأرباح أو الخسائر عند إستبعاد تلك الإستثمارات ، ولكن يتم تحويلها إلي الأرباح المدورة .

يتم إثبات توزيعات الأرباح علي هذه الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مالم تمثل توزيعات الأرباح إسترداد جزء من تكلفة الإستثمار . يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح في بند " الدخل من عمليات التمويل" في الأرباح او الخسائر . يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح عندما يكون حق الشركة في الحصول علي توزيعات الأرباح .

٢- قيمة المخصصات :

يتم الإعتراف بالمخصصات عند وجود إلتزام حالي (قانوني أو حكمي) علي الشركة ناشئ من أحداث سابقة ، وعندما يكون محتملاً تسوية تكاليف هذا الإلتزام بمبالغ محددة بصورة موثوقة . إن المخصصات المعترف بها عند تاريخ المركز المالي هي أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي مع

الأخذ بعين الإعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالإلتزام ، عندما يتم قياس المخصص بإستخدام التدفقات النقدية المتوقعة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية تمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

إذا كان من المتوقع إستلام بعض أو كل المنافع الإقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص ما من طرف ثالث فإنه يتم الإعتراف بها كأصول إذا تأكد تحصيلها وكان من الممكن قياسها بشكل موثوق .

عندما تتوقع الشركة استرداد جزء من المخصص او المخصص بالكامل ؛ علي سبيل المثال ؛ بموجب عقد تأمين موثوق منها . عندما تتوقع استردادها كأصل منفصل ولكن فقط عندما يكون هذا الاسترداد مؤكد بالفعل . يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في قائمة الأرباح او الخسائر والدخل الشامل الأخر الأولوية الموحدة بالصافي بعد أي مبالغ متوقع استردادها إذا كانت القيمة الزمنية لتأثير الاموال جوهرية ؛ يتم خصم المخصصات بواسطة معدل خصم يعكس المخاطر المرتبطة بالإلتزام متي كان ذلك ملائماً . وعند استخدام وتطبيق الخصم ؛ تسجل الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكلفة تمويل .

● مكافأة نهاية الخدمة : يتم المحاسبة عن مكافأة نهاية الخدمة كاللتزام مزاييا محدد وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ١٩ "مزاييا الموظفين". إن برنامج مزاييا الموظفين هو برنامج لا يمثل برنامج مساهمات محدد . ان الإلتزام المعترف به في قائمة المركز المالي الأولوية الموحدة لبرنامج المزاييا المحدد يمثل القيمة الحالية للإلتزام المزاييا المحدد في نهاية فترة التقرير المالي ناقصاً القيمة العادلة لأصول البرنامج كما في ذلك التاريخ . ويتم احتساب التزام المزاييا المحدد من قبل خبراء اكتوبريين مستقلين باستخدام طريقة المبالغ المستحقة حسب الوحدة . يتم تحديد القيمة الحالية للإلتزام المزاييا المحدد من خلال خصم التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية المقدرة باستخدام عائدات السوق في نهاية فترة التقرير المالي لسندات الشركات عالية الجودة والتي لها شروط استحقاق تقارب الشروط المقدرة للإلتزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين . ويتم إثبات الأرباح او الخسائر الأكتوارية الناتجة من التغيرات في الافتراضات الإكتوارية والتعديلات القائمة علي الخبرات

السابقة ضمن حقوق الملكية من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها .

استناداً إلي معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) ؛ فإن الشركة مطالبة بتسجيل مبلغ التزام يعادل صافي القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة والأرباح أو الخسائر الأكتوارية لإعادة القياس بالإضافة إلي تكاليف الخدمة السابقة وكذلك القيمة العادلة لأية أصول برنامج مدرجة في قائمة المركز المالي الأولية الموحدة المختصرة .

٣- تقييم المخزون :

يُدرج المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية ؛ أيهما اقل بعد إحتساب مخصص المخزون المتقادم أو البطئ الحركة . تمثل التكلفة سعر الشراء ومصاريف الإستيراد والنقل و التكاليف المباشرة المتكبدة في نقل المخزون حتي وصوله إلي موقعه الحالي وحالته الحاضرة يتم المحاسبة عنها كما يلي :

المحاسبة عنها	البيان
تكلفة الشراء علي أساس المتوسط المرجح .	المواد الخام وقطع الغيار .
تكلفة المواد وأجور العمال المباشرة يضاف اليها جزء من المصروفات المتنوعة في السياق الطبيعي للأعمال وباستثناء تكاليف الاقتراض .	البضاعة الجاهزة والانتاج تحت التشغيل .

إن صافي القيمة الممكن تحقيقها هي سعر البيع المقدر في سياق النشاط الاعتيادي بعد تنزيل التكاليف المقدرة للإتمام والتكلفة المقدرة حتي البيع .

- الانخفاض في قيمة المخزون : يفيد المخزون بالتكلفة او صافي القيمة الممكن تحقيقها ؛ أيهما اقل عندما يصبح المخزون قديماً أو راكد ؛ نقدر صافي قيمته القابلة للتحقق . وبالنسبة للمبالغ الهامة بحد ذاتها ؛ يتم هذا التقدير علي أساس كل مبلغ علي حدة . أما المبالغ غير الهامة بحد ذاتها ولكنها تتعلق بمخزون قديم أو راكد ؛ يتم تقديرها معاً ويجنب مخصص لهذه المبالغ حسب نوعية المخزون وبالنظر إلي درجة تقادمه أو ركوده علي أساس أسعار البيع المتوقعة .

أثر الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

ومما سبق يمكن عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل لإحدى الشركات قبل وبعد تطبيق معايير (IFRS) وبيان إعادة القياس نتيجة التحول لمعايير (IFRS) كما يلي :-

(١) قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (المبالغ بالآلاف جنيه)

البيان	وفقا لمعايير المحاسبة المصرية	إعادة القياس نتيجة تطبيق (IFRS)	وفقا لمعايير (IFRS)
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
مصانع وآلات ومعدات	١٦.٨٩٨.٣٠٢	٠.٠٠	١٦.٨٩٨.٣٠٢
قروض موظفين	١٤٣.٥٥٧	(٣٤.٠٧٦)	١٠٩.٤٨١
إجمالي الأصول الثابتة	١٧.٠٤١.٨٥٩	(٣٤.٠٧٦)	١٧.٠٠٧.٧٨٣
الأصول المتداولة			
مخزون	٩٢٣.٧٠٢	٠.٠٠	٩٢٣.٧٠٢
دفعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	٧١.٥١٦	٢١٩.٨٤٣	٢٩١.٣٥٩
المستحق من جهات ذات علاقة	٢٧٦.٦٦٣	٠.٠٠	٢٧٦.٦٦٣
مدينون تجاريون	٥٦٢.٨٣١	٠.٠٠	٥٦٢.٨٣١
ودائع لأجل	٥٧٦.٠٠٠	٠.٠٠	٥٧٦.٠٠٠
التقديرات وما في حكمه	٢.٦٢١.٢٩٨	٠.٠٠	٢.٦٢١.٢٩٨
إجمالي الأصول المتداولة	٥.٠٣٢.٠١٠	٢١٩.٨٤٣	٥.٢٥١.٨٥٣
مجموع الأصول	٢٢.٠٧٣.٨٦٩	١٨٥.٧٦٧	٢٢.٢٥٩.٦٣٦
حقوق الملكية			
رأس المال	٤.٨٠٠.٠٠٠	٠.٠٠	٤.٨٠٠.٠٠٠
إحتياطي نظامي	١٤٢.٥٠٢	(٩٤٨)	١٤١.٥٥٤
أرباح مبقاة	١.٢٦٦.٤٩٢	(٥٠.١٨٨)	١.٢١٦.٣٠٤
حقوق الملكية العائدة للمساهمين في الشركة	٦.٢٠٨.٩٩٤	(٥١.١٣٦)	٦.١٥٧.٨٥٨
حقوق الملكية غير المسيطرة	٢.٨٠٣.١٤٦	٥٣.٠١٣	٢.٨٥٦.١٥٩
إجمالي حقوق الملكية	٩.٠١٢.١٤٠	١.٨٧٧	٩.٠١٤.٠١٧
الإلتزامات غير المتداولة			
القروض طويلة الأجل	٨.١٦٤.٧٨٥	٠.٠٠	٨.١٦٤.٧٨٥
قروض مساندة من شريك غير مسيطر في	١.٠٦٦.١٧٣	(٨٠.٢٤٢)	٩٨٥.٩٣١

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

البيان	وفقا لمعايير المحاسبة المصرية	إعادة القياس نتيجة تطبيق (IFRS)	وفقا لمعايير (IFRS)
شركة تابعة			
سندات	١.٢٠٠.٠٠٠	٠.٠٠	١.٢٠٠.٠٠٠
الالتزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٨٣.٢٢٧	٤٢.٩١٣	١٢٦.١٤٠
الالتزامات ضريبية مؤجلة	٠.٠٠	٢٢١.٢١٦	٢٢١.٢١٦
إجمالي الالتزامات غير المتداولة	١٠.٥١٤.١٨٥	١٨٣.٨٨٧	١٠.٦٩٨.٠٧٢
الالتزامات المتداولة			
الجزء المتداول من قروض طويلة الأجل	١.٣٤٠.٦٧٠	٠.٠٠	١.٣٤٠.٦٧٠
دائنون تجاريون	٥٩.٢٩٦	٣٥.٧٦٠	٩٥.٠٥٦
دفعات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	٤٧١.٣٤٠	(٣٥.٧٣٧)	٤٣٥.٦٠٣
مخصص الضرائب	٣٨٧.٦٦٨	(٢٠)	٣٨٧.٦٤٨
مستحق إلى جهات ذات علاقة	٢٨٨.٥٧٠	٠.٠٠	٢٨٨.٥٧٠
إجمالي الالتزامات المتداولة	٢.٥٤٧.٥٤٤	٣	٢.٥٤٧.٥٤٧
إجمالي الالتزامات	١٣.٠٦١.٧٢٩	١٨٣.٨٩٠	١٣.٢٤٥.٦١٩
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	٢٢.٠٧٣.٨٦٩	١٨٥.٧٦٧	٢٢.٢٥٩.٦٣٦

(٢) قائمة الدخل الشامل للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م (المبالغ بالآلاف جنيه)

البيان	وفقا لمعايير المحاسبة المصرية	إعادة القياس نتيجة تطبيق (IFRS)	وفقا لمعايير (IFRS)
المبيعات	٦.٠٦٦.٥٠٥	٠.٠٠	٦.٠٦٦.٥٠٥
تكلفة المبيعات	(٤.٤٦٩.٠٦٦)	١١.٥٥٤	(٤.٤٥٧.٥١٢)
مجمول الربح	١.٥٩٧.٤٣٩	١١.٥٥٤	١.٦٠٨.٩٩٣
مصاريف بيع وتسويق	(٣٨١.٠١٩)	٣.٣٧٥	(٣٧٧.٦٤٤)
مصروفات عمومية وإدارية	(٢١٢.١٥٥)	(٣.٣٧٥)	(٢١٥.٥٣٠)
ربح التشغيل	١.٠٠٤.٢٦٥	١١.٥٥٤	١.٠١٥.٨١٩
إيرادات أخرى	١٧.٠٦٦	٢.٥٦٢	١٩.٦٢٨
تكاليف تمويل	(١٩٢.٧٦٦)	(٦٥.٠٦٠)	(٢٥٧.٨٢٦)
الدخل قبل الضرائب	٨٢٨.٥٦٥	(٥٠.٩٤٤)	٧٧٧.٦٢١
الضريبة	(١١٦.٣٨٥)	(٦٤.٣٤٥)	(١٨٠.٧٣٠)
صافي الدخل في السنة	٧١٢.١٨٠	(١١٥.٢٨٩)	٥٩٦.٨٩١
العائد لـ:			

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

البيان	وفقا لمعايير المحاسبة المصرية	إعادة القياس نتيجة تطبيق (IFRS)	وفقا لمعايير (IFRS)
المساهمين في الشركة	٤٠٦.٨٤٥	(٩.٤٧٣)	٣٩٧.٣٧٢
حقوق الملكية غير المسيطرة	٣٠٥.٣٣٥	(١٠٥.٨١٧)	١٩٩.٥١٨
	٧١٢.١٨٠	(١١٥.٢٩٠)	٥٩٦.٨٩٠
بنود الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لم يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن صافي دخل الفترة:	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠
الارباح الأكتوارية من إعادة قياس مخصص نهاية الخدمة	٠.٠٠	(١٠.٢١٤)	(١٠.٢١٤)
إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد:	٧١٢.١٨٠	(١٢٥.٥٠٤)	٥٨٦.٦٧٦
المساهمين في الشركة	٤٠٦.٨٤٥	(١٦.١١٢)	٣٩٠.٧٣٣
حقوق الملكية غير المسيطرة	٣٠٥.٣٣٥	(١٠٩.٣٩٢)	١٩٥.٩٤٣
	٧١٢.١٨٠	(١٢٥.٥٠٤)	٥٨٦.٦٧٦
ربح السهم بالجنبة المصري			
ربحية السهم والمخفضة لصافي دخل السنة في الشركة	٠.٨٥	(٠.١٦)	٠.٨٣

٥) تحليل أثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية .

مقدمة :

لقد شهدت السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ؛ وتبلور هذا الاهتمام بصدور عدد من المعايير التي أهتمت بالتقارير المالية وما تحتويها من معلومات والإفصاح عن تلك المعلومات ؛ وذلك من أجل ترشيد أحكام قرارات المستثمرين ؛ حيث تعتبر المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية مصدراً أساسياً يعتمد عليه المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة ؛ فإن أي نقص أو عدم تماثل في هذه المعلومات يعني قيام المستثمرين باتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة .

فالمستثمر في سوق الأوراق المالية يريد الحصول علي مزيد من الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والتي يستخدمها عند اتخاذ قرارات الاستثمار ؛ وتأتي هذه الثقة بناءً علي تقارير مالية معدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

وأكدت إحدى الدراسات التي أجريت من خلال تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات المسجلة في بورصة لندن ، حيث أشارت إلي أن المعلومات المالية في ظل معايير (IFRS) أكثر ملاءمة عندما تستخدم من قبل المستثمرين لأخذ قرار الإستثمار في أسواق المال .

كما توصلت دراسة من خلال دراسة علي عينة من الشركات المساهمة الصينية إلي ان التوافق مع معايير (IFRS) يمكن المستثمرين من إتخاذ قرارات إستثمارية أكثر كفاءة فهي توفر للمستثمرين معلومات آنية وموثوقة لإتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة .

كما ان تأكيد معايير (IFRS) علي إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي قد يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية مما يحقق المنفعة من إستخدام هذه المعلومات في إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة .

أيضاً جاءت إحدى الدراسات والتي استهدفت إختبار أثر التحول إلي معايير (IFRS) علي قدرة المحللين الماليين علي التنبؤ بالأرباح بدقة ، وكذلك مدي الإتفاق بين هؤلاء المحللين فيما يتعلق بالتنبؤ بالأرباح ، وذلك في (١٩) دولة أوروبية خلال الفترة من (٢٠٠٤) وحتى (٢٠٠٦) أي قبل وبعد تطبيق معايير (IFRS) ، وقد توصلت الدراسة أن تنبؤات المحللين الماليين أصبحت أكثر دقة بعد تطبيق معايير (IFRS) مقارنة بالفترة قبل تطبيقها ، أيضاً توصلت الدراسة إلي أن تنبؤات المحللين اصبحت أكثر دقة بعد تطبيق معايير (IFRS) نتيجة لإنخفاض مستويات عدم تماثل المعلومات ، أيضاً أن تطبيق معايير (IFRS) قد حسن من جودة القوائم المالية ، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة علي قرارات المستثمرين .

إن القرار الاستثماري يعتمد أساساً على معدل العائد أو دليل الربحية المتوقع الحصول عليه ، وعلى معدل العائد على الأصول Return on Assets ، وعلى معدل العائد على حقوق الملكية ويمكن استخدامها في التعبير عن ربحية الشركات وبالتالي التأثير على قرار المستثمرين كما يلي :-

١- معدل العائد على الأصول : إن العنصر الأساسي في قائمة الدخل هو الدخل الصافي Net Income والذي يعبر عنه عادة كنسبة من الأصول ، ليمثل بذلك العائد على الأصول لقياس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الاموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية ، إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً كلياً يعبر عن أداء الشركات ، لأنه يحمل في طياته قدرة الشركة على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل ، المتمثلة في حقوق الملكية وأية مصادر تمويل أخرى ، والتي تمثل في مجموعها مجموع أصول وخصوم الشركة .

ويتم حسابه وفق الصيغة الرياضية التالية (fauziah, 2009) :

العائد على الأصول = صافي الدخل بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول .
ويتضمن هذا المقياس أثر كافة أنشطة الشركات (التشغيلية ، والاستثمارية والتمويلية) ويبين الأرباح المتولدة من الأصول ، وبالتالي فإن زيادة هذه النسبة هي مؤشر على كفاية الإدارة في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) .

٢- معدل العائد على حقوق الملكية : يعد معدل العائد على حقوق الملكية مؤشراً هاماً لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ، ولتقييم أرباح الشركات في وجود مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر رأس المال (حماد ، ١٩٩٩م) . ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في العلاقة التالية (قريشي ، ٢٠٠٤م):

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول) × (صافي الدخل/ إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الأصول / حقوق الملكية) .

ويمتاز هذا النموذج بمرورته الكبيرة التي تساعد في اتخاذ قرارات بشكل تفصيلي فيما يخص كل جزء من هذا المؤشر ، كذلك يساعد في تقييم العلاقة بين العائد والمخاطر المالية ، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤثر في مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال .

ليس هناك شك في ان المستثمرين يرغبون في الحفاظ علي إستثماراتهم عند مستوى مقبول من المخاطر المالية أو الحد من هذه المخاطر ، ويرري الباحث أن تحليل أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي قرارات المستثمرين من خلال العناصر التالية :

- ١- توفير معايير (IFRS) للمستثمرين قراءة موحدة للتقارير المالية مما يضفي المصداقية علي المعلومات المحاسبية والإعتماد عليها عند إتخاذ القرارات الإستثمارية.
- ٢- تؤثر معايير (IFRS) بشكل إيجابي علي تصورات المستثمرين بشأن رؤيتهم المستقبلية لبقاء وإستمرارية الشركة من خلال الحد من المخاطر المالية وعدم تماثل المعلومات ، مما يجعل المستثمرين علي درجة عالية من القدرة علي رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي .
- ٣- تساهم معايير (IFRS) في الحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات ، مما يؤثر علي نتائج الشركات ويساعد المستثمرين في إتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة .
- ٤- تساهم معايير (IFRS) في تحسين جودة التقارير المالية بحيث تعكس حقيقة المركز المالي للشركة ، وتوفر معلومات لحملة الأسهم علي درجة عالية من الدقة والقابلية للتحقق بما يسمح للمستثمرين بإتخاذ القرارات الرشيدة .
- ٥- المعلومات المالية المبنية علي أساس تطبيق معايير (IFRS) تكون موثوقة وذات إعتدادية عالية (Lantto,2006).

٦- تهدف معايير (IFRS) إلى تحسين المعلومات المحاسبية التي ستقدم إلى المستثمرين في شكل تقارير مالية يتم بناءً عليها اتخاذ القرارات الإستثمارية وكذلك مساعدة المستثمرين علي تحديد تكلفة رأس المال المستثمر .

ومما سبق يري الباحث أن لتطبيق معايير (IFRS) له تأثير إيجابي علي قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية ، فمع تزايد حجم النشاط الإقتصادي علي مستوي العالم ، وتزايد حجم شركات المساهمة وعددها وكذلك وجود الشركات متعددة الجنسية أصبح هناك حاجة ضرورية لتطبيق معايير (IFRS) ، لما يحققه من منافع عديدة للمستثمرين .

٦ الدراسة التطبيقية :

١/٦ مجتمع وعينة الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية . وقد بلغ عدد هذه الشركات (89) شركة ؛ وبعد استبعاد الشركات التي لا تتوافر عنها البيانات الكاملة لقياس المتغيرات التي تعتمد عليها الدراسة ؛ أصبح حجم العينة (78) شركة بنسبة (87.6%) من مجتمع الدراسة .

٢/٦ فترة الدراسة : تبين من الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث والتي تمثلت في فحص القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة المصرية ؛ أن هذه الشركات لم تلتزم بتطبيق معايير IFRS وأعدت قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ؛ وقد وجد الباحث أن الدراسات التي تناولت تطبيق معايير (IFRS) قد تبنت التطبيق فقط ، ولم تلتزم بالتطبيق العملي لمعايير (IFRS) ، ولم تُظهر أثر التطبيق (التحول) علي قوائمها المالية ، ولذا يعتمد الباحث في هذه الدراسة علي دراسة أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية و علي نتائج الشركات وقد أستعان الباحث بنماذج التحول العملي لمعايير المحاسبة (IFRS) المعمول بها في المملكة العربية السعودية والتي تناولتها (SOCPA) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في ابريل ٢٠١٧م لقياس أثر التحول علي القوائم المالية ؛ ولتتبع الأثر علي نتائج الشركات يتم مقارنة بيانات سنة (٢٠١٧) قبل التطبيق وبعد

التطبيق لبيان أثر التطبيق للحد من المخاطر المالية وأثره علي نتائج الشركات وقرارات المستثمرين .

٣/٦ متغيرات الدراسة : تم تحديد متغيرات الدراسة في ضوء ما هو متبع في الدراسات السابقة وبما يتفق مع بيئة الدراسة الحالية والفروض المراد اختبارها في هذه الدراسة علي النحو التالي :

١- المتغير التابع :

يتمثل المتغير التابع في المخاطر المالية (مخاطر الائتمان ؛ مخاطر السيولة ؛ مخاطر السوق) ؛ نتائج الشركات للعناصر (أصول الشركة ؛ المخصصات ؛ تقييم المخزون) ؛ قرارات المستثمرين ، كمايلي :-

- المتغير التابع الاول :

ويتمثل في المخاطر المالية ، وتشمل الأنواع التالية :

- مخاطر الائتمان = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض
- مخاطر السيولة = الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات
- = إجمالي الاستثمارات المتداولة / إجمالي الأصول
- مخاطر السوق (سعر العملة) = إجمالي حساسية التغير المحتمل المعقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى المتعلقة بأرباح الشركة بعد الضريبة (نتيجة تغير القيمة العادلة للأصول والمطلوبات النقدية) .
- مخاطر السوق (سعر الفائدة) = الأصول الحساسة للفائدة (سندات ، اوراق مالية) / إجمالي الأصول .
- مخاطر السوق (مخاطر رأس المال) = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول .

المتغير التابع الثاني :

ويتمثل في نتائج الشركات وتشمل العناصر التالية :

- أصول الشركة = التغير (قيمة الأصول بعد التطبيق – قيمة الأصول قبل التطبيق).

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

- المخصصات = التغير (قيمة المخصصات بعد التطبيق – قيمة المخصصات قبل التطبيق).
 - تقييم المخزون = التغير (قيمة المخزون بعد التطبيق – قيمة المخزون قبل التطبيق) المتغير التابع الثالث :
 - ويتمثل في قرارات المستثمرين وتشمل العناصر التالية :
 - العائد علي الأصول = صافي الدخل بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول .
 - العائد علي حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول) × (صافي الدخل/إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الأصول / حقوق الملكية) .
- ٢- المتغير المستقل :**

يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة في تطبيق معايير IFRS .
 لبيان أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية للشركات المساهمة محل الدراسة من خلال النموذج التالي :-

البيان	صيغة المعادلة	قبل التطبيق	الأثر	بعد التطبيق
المتغير التابع الأول (المخاطر المالية)				
مخاطر الإنتمان	= مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ÷ إجمالي القروض	٠.١٧٧١٦٤٨	-٠.٠٠٢٩٢١٦٤ إنخفاض	٠.٠١٤٧٩٤٨٤
مخاطر السيولة	= الأصول السائلة ÷ إجمالي الالتزامات = إجمالي الاستثمارات المتداولة ÷ إجمالي الأصول	٠.٤٢١٧٤٥٨٣	-٠.٠٢٤٧٠٠٦٤ انخفاض	٠.٣٩٧٠٤٥١٩
مخاطر سعر الصرف	= تغير القيمة العادلة للأصول والمطلوبات النقدية	٣٥.١	-٩.٧٤ إنخفاض	٢٥.٣٦
مخاطر سعر الفائدة	= الأصول الحساسة للفائدة (سندات ، اوراق مالية) ÷ إجمالي الأصول	٠.٢١٤٣٩٥٤	-٠.٠٠٦٨٨٨٧٩ إنخفاض	٠.٢٠٧٥٠٦٦١
مخاطر رأس المال	= إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول	٠.١٧٨٥٧٦٨٧	-٠.٠٠٨٦٧٨٧٤ انخفاض	٠.١٦٩٨٩٨١٣
المتغير التابع الثاني (نتائج الشركات)				
تقييم الأصول (القيمة العادلة)	= التغير الزيادة (النقص) في قيمة الأصول	١٨٦٢٣٤٩	-١٠٩٩٤١ إنخفاض	١٧٥٢٤٠٨

أثر الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السيد العرفي

البيان	صيغة المعادلة	قبل التطبيق	الأثر	بعد التطبيق
تكوين المخصصات (القيمة العادلة)	= التغير الزيادة (النقص) في قيمة المخصصات	٧٠٨١٤٤	٨٨١٩ مكاسب إكتوارية	٦٩٩٣٢٥
تقييم المخزون (القيمة العادلة)	= التغير الزيادة (النقص) في قيمة المخزون	١٨٩٢٩٥	٧٣٤٠٥- انخفاض	١١٥٨٩٠
المتغير التابع الثالث (قرارات المستثمرين)				
العائد على الأصول	= صافي الدخل بعد الضريبة ÷ متوسط إجمالي الأصول	٠.٠١٦٤٤١٣٤	٠.٠٢٥١٥٠٦ ز. زيادة	٠.٠١٨٩٥٦٤
العائد على حقوق الملكية	= (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول) × (صافي الدخل ÷ إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية)	٠.٠٣٥٣٩٣٤٢ = ٠.٤٦٤٥٣١١٥ × ٥.٨٨٥٨٨٠٠٢ × ٠.٠٩٦٧٧١٧٩ =	٠.٠٠٩٣٨٠٨٣ زيادة	٠.٠٣٧٥٦٧٦٤ = ٠.٥٠٤٥٩٣٩١ × ٥.٥٩٩٨٢٩٣٨ × ٠.١٠٦١٥٢٦٢ =

- فروض الدراسة : إستناداً إلي طبيعة المشكلة التي يتناولها هذا البحث وفي إطار الهدف منه ، وفي ضوء الدراسة التحليلية السابقة ونتائجها ، يمكن صياغة الفرض الأساسي للدراسة في الآتي :

" لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية وعلي نتائج الشركات".

و يمكن اشتقاق ثلاث فروض فرعية من الفرض الأساسي :

لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية .

لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على نتائج الشركات المساهمة المصرية .

لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية .

- الأساليب الإحصائية :

• الإحصاء الوصفي .

• إختبار (t) لعينتين غير مستقلتين .

• الإرتباط الخطي البسيط .

- تحليل نتائج الدراسة :

الإحصاء الوصفي للبيانات :

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

Std. Error Mean	الإحراف المعياري Std. Deviation	N	المتوسط Mean		
0.00022	0.00189	٧٨	0.0196	قبل تطبيق معايير (IFRS)	مخاطر الائتمان
0.00022	0.0019	٧٨	0.0167	بعد تطبيق معايير (IFRS)	
0.00447	0.03946	78	0.3535	قبل تطبيق معايير (IFRS)	مخاطر السيولة
0.00468	0.0413	78	0.3182	بعد تطبيق معايير (IFRS)	
0.27023	2.38665	78	29.6714	قبل تطبيق معايير (IFRS)	مخاطر السوق – مخاطر سعر الصرف
0.25298	2.23427	78	25.6874	بعد تطبيق معايير (IFRS)	
0.00235	0.02076	78	0.2121	قبل تطبيق معايير (IFRS)	مخاطر السوق – مخاطر سعر الفائدة
0.00246	0.02174	78	0.1773	بعد تطبيق معايير (IFRS)	
0.00144	0.0127	78	0.1899	قبل تطبيق معايير (IFRS)	مخاطر السوق – مخاطر رأس المال
0.00174	0.01541	78	0.1597	بعد تطبيق معايير (IFRS)	
45068.42	398033.6	78	2233646	قبل تطبيق معايير (IFRS)	نتائج الشركات – تقييم الأصول بالقيمة العادلة
44621.24	394084.1	78	2140058.2	بعد تطبيق معايير (IFRS)	
11806.94	104276.1	78	531951	قبل تطبيق معايير (IFRS)	نتائج الشركات – تكوين المخصصات (لقيمة العادلة)
11687.19	103218.5	78	513427.5	بعد تطبيق معايير (IFRS)	
4430.096	39125.55	78	223489.86	قبل تطبيق معايير (IFRS)	نتائج الشركات – تقييم المخزون (القيمة العادلة)
4542.884	40121.67	78	208711.59	بعد تطبيق معايير (IFRS)	
0.00876	0.0774	78	0.0901	قبل تطبيق معايير (IFRS)	قرارات المستثمرين – العائد علي الأصول
0.00991	0.08753	78	0.1033	بعد تطبيق معايير (IFRS)	
0.00085	0.00749	78	0.1039	قبل تطبيق معايير (IFRS)	قرارات المستثمرين – العائد علي حقوق الملكية
0.00113	0.01001	78	0.1222	بعد تطبيق معايير (IFRS)	

يعرض الجدول رقم (١) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي الشركات المساهمة المصرية

- توضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة أن متوسط مخاطر الإئتمان كمتغير تابع يقيس المخاطر المالية بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (0.0196) و بانحراف معياري بلغ (0.00189) ، ويلاحظ إنخفاض هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) حيث بلغ هذا المتوسط (0.0167) بانحراف معياري بلغ (0.0019) ، الامر الذي يدل على إنخفاض مستوي مخاطر الإئتمان ، للحد من المخاطر المالية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) .
- كما تشير نتائج الإحصاءات الوصفية أن متوسط مخاطر السيولة كمتغير تابع يقيس المخاطر المالية بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (0.3535) و بانحراف معياري بلغ (0.03946) ، ويلاحظ إنخفاض هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) حيث بلغ هذا المتوسط (0.3182) بانحراف معياري بلغ (0.0413) ، الامر الذي يدل على إنخفاض مستوي مخاطر السيولة ، للحد من المخاطر المالية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) .
- كما تشير نتائج الإحصاءات الوصفية أن متوسط مخاطر الصرف كمتغير تابع يقيس مخاطر السوق بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (29.6714) و بانحراف معياري بلغ (2.38665) ، ويلاحظ إنخفاض هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) حيث بلغ هذا المتوسط (25.6874) بانحراف معياري بلغ (2.23427) ، الامر الذي يدل على إنخفاض مستوي مخاطر الصرف ومن ثم إنخفاض مستوي مخاطر السوق ، للحد من المخاطر المالية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) .
- كما تشير نتائج الإحصاءات الوصفية أن متوسط مخاطر الفائدة كمتغير تابع يقيس مخاطر السوق بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (0.2121) و بانحراف معياري بلغ (0.02076) ، ويلاحظ إنخفاض هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) حيث بلغ هذا المتوسط (0.1773) بانحراف معياري بلغ (0.02174) ، الامر الذي يدل على إنخفاض مستوي مخاطر الفائدة ومن ثم إنخفاض مستوي مخاطر السوق ، للحد من المخاطر المالية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) .

- كما تشير نتائج الإحصاءات الوصفية أن متوسط مخاطر رأس المال كمتغير تابع يقيس مخاطر السوق بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (0.1899) و بانحراف معياري بلغ (0.0127) ، ويلاحظ إنخفاض هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) حيث بلغ هذا المتوسط (0.1597) بانحراف معياري بلغ (0.01541) ، الامر الذي يدل علي إنخفاض مستوي مخاطر رأس المال ومن ثم إنخفاض مستوي مخاطر السوق ، للحد من المخاطر المالية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).
- ومما سبق يتضح أن المخاطر المالية قد تأثرت بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، حيث إنخفضت متوسطات (مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق) بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) .
- وهذا يثبت خطأ الفرض الفرعي الأول " لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية " .
- توضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة أن متوسط تقييم الأصول بالقيمة العادلة كمتغير تابع يقيس نتائج الشركات بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (2233646) وبانحراف معياري بلغ (398033.6) ، ويلاحظ إنخفاض هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) ، حيث بلغ هذا المتوسط (2140058.2) بانحراف معياري بلغ (394084.1) ، الامر الذي يدل علي إنخفاض تقييم الأصول بالقيمة العادلة عند الإفصاح عن نتائج الشركة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، مما يؤدي لإظهار حقيقة قائمة المركز المالي للشركة .
- كما تشير الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة أن متوسط تكوين المخصصات بالقيمة العادلة كمتغير تابع يقيس نتائج الشركات بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (531951) و بانحراف معياري بلغ (104276.1) ، ويلاحظ إنخفاض هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) ، حيث بلغ هذا المتوسط (513427.5) بانحراف معياري بلغ (103218.5) ، الامر الذي يدل علي إنخفاض قيمة المخصصات المراد تكوينها بالقيمة العادلة عند الإفصاح عن نتائج الشركة بشكل

أفضل بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، مما يؤدي لإظهار حقيقة قائمة المركز المالي للشركة .

- كما تشير الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة أن متوسط تقييم المخزون بالقيمة العادلة كمتغير تابع يقيس نتائج الشركات بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (223489.86) و بإنحراف معياري بلغ (39125.55) ، ويلاحظ إنخفاض هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) ، حيث بلغ هذا المتوسط (208711.59) بإنحراف معياري بلغ (40121.67) ، الامر الذي يدل علي إنخفاض تقييم المخزون بالقيمة العادلة عند الإفصاح عن نتائج الشركة بشكل أفضل بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، مما يؤدي لإظهار حقيقة قائمة المركز المالي للشركة .

ومما سبق يتضح أن نتائج الشركات قد تأثرت بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، حيث إنخفضت متوسطات (تقييم الأصول ، تكوين المخصصات ، تقييم المخزون) بالقيمة العادلة بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). وهذا يثبت خطأ الفرض الفرعي الثاني " لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على نتائج الشركات المساهمة المصرية " .

- توضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة أن متوسط العائد علي الأصول كمتغير تابع يقيس قرارات المستثمرين بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (0.0901) و بإنحراف معياري بلغ (0.0774) ، ويلاحظ إرتفاع هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) ، حيث بلغ هذا المتوسط (0.1033) بإنحراف معياري بلغ (0.08753) ، الامر الذي يدل علي إرتفاع متوسط العائد علي الأصول عند الإفصاح عن نتائج الشركة وتأثير ذلك علي قرارات المستثمرين بشكل أفضل بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، في الشركات المساهمة المصرية .

- كما تشير الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة أن متوسط العائد علي حقوق الملكية كمتغير تابع يقيس قرارات المستثمرين بلغ أثناء تطبيق معايير المحاسبة المصرية (0.1039) و بإنحراف معياري بلغ (0.00749) ، ويلاحظ إرتفاع هذا المتوسط بعد تطبيق معايير (IFRS) ، حيث بلغ هذا المتوسط (0.1222) بإنحراف معياري بلغ

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العرفاني

(0.01001) ، الامر الذي يدل على إرتفاع متوسط العائد علي حقوق الملكية عند الإفصاح عن نتائج الشركة وتأثير ذلك علي قرارات المستثمرين بشكل أفضل بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، علي الشركات المساهمة المصرية .
- ومما سبق يتضح أن قرارات المستثمرين قد تأثرت بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، حيث إرتفعت متوسطات (العائد علي الأصول ، العائد علي حقوق الملكية) بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، في الشركات المساهمة المصرية .

وهذا يثبت خطأ الفرض الفرعي الثالث " لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية"

جدول رقم (٢)

Paired Samples Correlations

.Sig	الارتباط Correlation	N		
.٠٠٣٩	.٠٢٣٧	٧٨	مخاطر الإئتمان & مخاطر الإئتمان	المخاطر المالية
.٠٠٠	.٠٩٧٦	٧٨	مخاطر السيولة & مخاطر السيولة	المخاطر المالية
.٠٠٠	.٠٨٩	٧٨	مخاطر سعر الصرف & مخاطر سعر الصرف	المخاطر المالية
.٠٠٠	.٠٩١٥	٧٨	مخاطر سعر الفائدة & مخاطر سعر الفائدة	المخاطر المالية
.٠٠٠	.٠٥٣٦	٧٨	مخاطر رأس المال & مخاطر رأس المال	المخاطر المالية
.٠٠٠	.٠٩٨٥	٧٨	تقييم الأصول (القيمة العادلة) & تقييم الأصول (القيمة العادلة)	نتائج الشركات
.٠٠٠	.٠٩٨٩	٧٨	تكوين المخصصات (القيمة العادلة) & تكوين المخصصات (القيمة العادلة)	نتائج الشركات
.٠٠٠	.٠٩٠٤	٧٨	تقييم المخزون (القيمة العادلة) & تقييم المخزون (القيمة العادلة)	نتائج الشركات
.٠٠٠	.٠٩٩٤	٧٨	العائد علي الأصول & العائد علي الأصول	قرارات المستثمرين
.٠٠٠	.٠٥١٣	٧٨	العائد علي حقوق الملكية & العائد علي حقوق الملكية	قرارات المستثمرين

لإختبار أثر أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية وعلي نتائج الشركات وأثر ذلك علي قرارات المستثمرين في الشركات المساهمة

المصرية ، تم إجراء مصفوفة الارتباط للمتغيرات ، كما يتضح من الجدول رقم (٢) ، حيث أظهرت النتائج التالية ما يلي :

- ١- وجود علاقة ارتباط بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر الإئتمان حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٢٣٧) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٣٩).
- ٢- وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر السيولة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٩٧٦) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٠٠).
- ٣- وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر سعر الصرف حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٨٩) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٠٠).
- ٤- وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر سعر الفائدة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٩١٥) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٠٠).
- ٥- وجود علاقة ارتباط بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر رأس المال حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٥٣٦) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٠٠).

ومما سبق يتضح أن تطبيق معايير التقارير المالية يؤدي للحد من المخاطر المالية التي تواجه الشركات المساهمة في البيئة المصرية .

- ٦- وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية و تقييم الأصول بالقيمة العادلة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٩٨٥) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٠٠).
- ٧- وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية و تكوين المخصصات بالقيمة العادلة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٩٨٩) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٠٠).
- ٨- وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تقييم المخزون بالقيمة العادلة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٩٠٤) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٠٠).

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العرفاتي

ومما سبق يتضح أن تطبيق معايير التقارير المالية يؤثر علي نتائج الشركات المساهمة في البيئة المصرية .

٩- وجود علاقة إرتباط قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والعائد علي الأصول حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (٠.٩٩٤) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٠٠).

١٠- وجود علاقة إرتباط بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والعائد علي حقوق الملكية حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (٠.٥١٣) ومستوي الدلالة (Sig) يساوي (٠.٠٠٠).
ومما سبق يتضح أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤثر علي قرارات المستثمرين في الشركات المساهمة المصرية .

جدول رقم (٣)

Sig	(t)	df		Std. Error Mean	Mean	اختبار t لعينتين مستقلتين
		%٩٠ Confidence Interval of the Difference				
		Upper	Lower			
0.00	١٠.٨٧	٠.٠٠٣٤٥	٠.٠٠٢٣٨	٠.٠٠٠٢٧	٠.٠٠٢٩٢	المخاطر المالية مخاطر الائتمان مخاطر الائتمان
0.00	٣٤.٧٨٤	٠.٠٣٧٢٧	٠.٠٣٣٢٤	٠.٠٠١٠١	٠.٠٣٥٢٥	المخاطر المالية مخاطر السيولة مخاطر السيولة
0.00	٣٢.١٤٨	٤.٢٣٠٧٤	٣.٧٣٧٢١	٠.١٢٣٩٣	٣.٩٨٣٩٧	المخاطر المالية مخاطر سعر الصرف مخاطر سعر الصرف
0.00	٣٤.٨٢٣	٠.٠٣٦٧٦	٠.٠٣٢٧٨	٠.٠٠١	٠.٠٣٤٧٧	المخاطر المالية مخاطر سعر الفائدة مخاطر سعر الفائدة
0.00	١٩.٣٩	٠.٠٣٣٢٨	٠.٠٢٧٠٨	٠.٠٠١٥٦	٠.٠٣٠١٨	المخاطر المالية مخاطر رأس المال مخاطر رأس المال
0.00	١١.٩٢٥	١.٩٢١٥٤	٧٧٦٠.١٥٢٧	٧٨٤٨.١٥٠٣٤	٩٣٥٨٧.٧٦٩٢٣	نتائج الشركات تقييم الأصول (القيمة العادلة) - تقييم الأصول (القيمة العادلة)
0.00	١٠.٧٧٥	٢١٩٤٦.٦٨	١٥١٠٠.٢٢٠٢	١٧١٩.١٠٧٢١	١٨٥٢٣.٥٠٠٠٠	نتائج الشركات تكوين المخصصات (القيمة العادلة) - تكوين المخصصات

أثر الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

						(القيمة العادلة)
0.00	٧,٥١٨	١٨٦٩٢,٦٤	١,٨٥٣,٨٦٥	١٩٦٥,٧٨٣٢	١,٤٧٧٨,٢٦٩٢٣	نتائج الشركات تقييم المخزون (القيمة العادلة) - تقييم المخزون (القيمة العادلة)
0.00	٨,٤٨٧-	0.01007-	٠,٠١٦٢٥-	٠,٠٠١٥٥	٠,٠١٣١٦	قرارات المستثمرين العائد علي الأصول - العائد علي الأصول
0.00	١٨,٠٨٧-	0.01624 -	٠,٠٢٠٢٦-	٠,٠٠١٠١	٠,٠١٨٢٥	قرارات المستثمرين العائد علي حقوق الملكية - العائد علي حقوق الملكية

من خلال الجدول رقم (٣) الخاص بإختبارات الفروض الإحصائية لمتغيرات الدراسة نلاحظ أن :-

- ١- المتغير الأول : المخاطر المالية وتتمثل فيما يلي :-
 - مخاطر الائتمان : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (١٠.٨٧) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و مخاطر الائتمان .
 - مخاطر السيولة : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (٣٤.٧٨٤) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و مخاطر السيولة .
 - مخاطر سعر الصرف : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (٣٢.١٤٨) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و مخاطر سعر الصرف .

- مخاطر سعر الفائدة : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (٣٤.٨٢٣) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و مخاطر سعر الفائدة .
 - مخاطر رأس المال : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (١٩.٣٩) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و مخاطر رأس المال.
- ومما سبق يتضح أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات المساهمة المصرية ، وهذا يثبت خطأ الفرض الفرعي الاول .
- ٢- المتغير الثاني : نتائج الشركات وتشمل العناصر التالية :-**
- تقييم الأصول بالقيمة العادلة : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (١١.٩٢٥) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و تقييم الاصول بالقيمة العادلة .
 - تكوين المخصصات بالقيمة العادلة : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (١٠.٧٧٥) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و تكوين المخصصات بالقيمة العادلة .
 - تقييم المخزون بالقيمة العادلة : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (٧.٥١٨) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و تقييم المخزون بالقيمة العادلة .
- ومما سبق يتضح أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤثر علي نتائج شركات المساهمة المصرية ، وهذا يثبت خطأ الفرض الفرعي الثاني .
- ٣- المتغير الثالث : قرارات المستثمرين وتمثل فيما يلي :-**
- العائد علي الأصول : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (-٨.٤٨٧) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و معدل العائد علي الأصول .

أثر الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السعيد العراقي

- العائد علي حقوق الملكية : نجد ان قيمة (t) المحسوبة (-١٨.٠٨٧) بمستوي معنوية (٠.٠٠). وهذا يدل علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) و معدل العائد علي حقوق الملكية . ومما سبق يتضح أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤثر علي قرارات المستثمرين في الشركات المساهمة المصرية ، وهذا يثبت خطأ الفرض الفرعي الثالث . ويمكن للباحث تلخيص نتائج إختبار فروض الدراسة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٤) نتائج إختبار فروض الدراسة

المتغير التابع	متغيرات الدراسة	علاقة الارتباط المتوقعة	نتيجة الارتباط	المعنوية	تحقق صحة / خطأ الفرض
المخاطر المالية	مخاطر الإنتمان - مخاطر الإنتمان	-	-	تأثير	ثبت خطأ الفرض الفرعي الاول
	مخاطر السيولة - مخاطر السيولة	-	-	تأثير	
	مخاطر سعر الصرف - مخاطر سعر الصرف	-	-	تأثير	
	مخاطر سعر الفائدة - مخاطر سعر الفائدة	-	-	تأثير	
	مخاطر رأس المال - مخاطر رأس المال	-	-	تأثير	
نتائج الشركات	تقييم الأصول (القيمة العادلة) - تقييم الأصول (القيمة العادلة)	-	-	تأثير	ثبت خطأ الفرض الفرعي الثاني
	تكوين المخصصات (القيمة العادلة) - تكوين المخصصات (القيمة العادلة)	-	-	تأثير	
	تقييم المخزون (القيمة العادلة) - تقييم المخزون (القيمة العادلة)	-	-	تأثير	
قرارات المستثمرين	العائد علي الأصول - العائد علي الأصول	+	+	تأثير	ثبت خطأ الفرض الفرعي الثالث
	العائد علي حقوق الملكية - العائد علي حقوق الملكية	+	+	تأثير	

٧) النتائج والتوصيات :

١/٧ تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي :

- ١- تعدد الآثار الإيجابية المترتبة علي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، ومن أهمها : إنخفضت متوسطات (مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق) بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للحد من المخاطر المالية .
- ٢- وجود علاقة إرتباط بدرجات مختلفة (ضعيفة ، متوسطة ، قوية) بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر (الإئتمان ، السيولة ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، رأس المال) . وهو ما يثبت خطأ الفرض الفرعي الأول .
- ٣- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تأثيراً إيجابياً علي إظهار حقيقة نتائج الشركات ، حيث إنخفضت متوسطات (تقييم الأصول ، تكوين المخصصات ، تقييم المخزون) بالقيمة العادلة بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتأثيرها علي نتائج الشركات .
- ٤- وجود علاقة إرتباط قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ونتائج الشركات متمثلة في (تقييم الأصول ، تكوين المخصصات ، تقييم المخزون) بالقيمة العادلة ، وهو ما يثبت خطأ الفرض الفرعي الثاني .
- ٥- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تأثيراً إيجابياً علي قرارات وتوجهات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية ، حيث إرتفعت متوسطات (العائد علي الأصول ، العائد علي حقوق الملكية) بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة المصرية .
- ٦- وجود علاقة إرتباط قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والعائد علي الأصول ، وعلاقة إرتباط متوسطة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والعائد علي حقوق الملكية ، وهو ما يثبت خطأ الفرض الفرعي الثالث .

٢/٧ التوصيات :

علي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بما يلي :

- ١- الإهتمام بإستكمال تهيئة البيئة المصرية والوقوف علي مدي قدرة كافة القطاعات في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في ضوء الاستفادة من تجارب الدول التي اتخذت خطوات جادة في التوافق مع هذه المعايير .
- ٢- إلزام هيئة سوق المال المصري لكافة الشركات التي تسجل أوراقها المالية في البورصة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية خاصة بعد أن أظهرت نتائج العديد من الدراسات الآثار الإيجابية لهذه النعايير في الحد من المخاطر المالية وإظهار حقيقة نتائج الشركات وتحقيق العديد من المنافع التي تتعلق بقرارات المستثمرين .
- ٣- زيادة وعي معدي ومستخدمي التقارير المالية ، وذلك بتوفير ورش العمل والدورات التدريبية للمحاسبين في هذه المعايير ، وتدريبها في الجامعات المصرية ، وكذلك قيام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بتوفير التفسيرات العملية لتلك المعايير حتي لا تؤدي إلي تفسيرات مختلفة .
- ٤- ضرورة إهتمام الشركات بالمستجدات في معايير التقارير المالية الدولية سواء المتعلقة بالقياس والإفصاح والحد من المخاطر المالية وإظهار حقيقة نتائج الشركات مما يعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة وزيادة ثقتهم بالقوائم المالية .
- ٥- ضرورة إهتمام مكاتب مراقبي الحسابات للشركات المساهمة المصرية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية من خلال : توفير دورات تدريبية للعاملين بها علي هذه المعايير ، او الإشتراك مع مكاتب مراجعة عالمية ، لإكتساب الخبرات اللازمة في مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير .

المراجع :

١/٨ المراجع باللغة العربية :

- كنجو ، الحمود ، عصري . شيحا ، أيمن ، ٢٠٠٦م ، إدارة المؤسسات المالية ، كلية الإقتصاد ، منشورات جامعة حلب ، ص ١٥٩ .
- إسماعيل ؛ إسماعيل محمود ؛ " دور الإفصاح في توفير التوافق المحاسبي الدولي (رفع درجة الإنسجام في الممارسة المحاسبية) ؛ مجلة الفكر المحاسبي ؛ جامعة عين شمس ؛ كلية التجارة ؛ العدد الثاني ؛ ٢٠٠٨م ؛ ص ص ١٩٩-٢٠١ .
- شحاتة ؛ احمد بسيوني محمد ؛ " مدخل مقترح لتكثيف معايير التقرير المالية الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية "؛ مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ؛ كلية التجارة ؛ جامعة الاسكندرية ؛ العدد الأول ؛ المجلد الخمسون ؛ يناير ٢٠١٣م ؛ ص ص ٨-٩ .
- عوض ؛ أمال محمد محمد ؛ " تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " ؛ كلية الإقتصاد والإدارة ؛ جامعة الملك عبد العزيز ؛ ٢٠١٣م ؛ ص ١٦٠ .
- علي ؛ ايمن صابر سيد ؛ أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح ؛ الفكر المحاسبي ؛جامعة عين شمس ؛كلية التجارة ؛ ٢٠١٥ .
- نجم، بان توفيق؛ وعاليه صالح ناصر ، ٢٠١٠م ، "التقويم المحاسبي للإستثمارات ومدى الملاءمة مع المعايير المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة بين القاعدة المحاسبية رقم (١٤) المعتمدة في العراق والمعيار المحاسبي رقم (٥) المعتمد في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الإقتصاد الخليجي ، مركز دراسات الخليج العربي، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة البصرة، العراق، عدد ١٩ ، ص ٣ .
- الخفاجي ؛ بشائر خضير عباس ؛ أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات العراقية الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛ مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية ؛ دار الأطروحة للنشر العلمي ؛ ٢٠١٦ .
- المحمادي ؛ حنان عبد الله حامد ؛ أثر التحول إلي معايير المحاسبة والمراجعة الدولية علي اتعاب المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين بالملكة العربية السعودية ؛ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ؛ المركز القومي للبحوث غزة ؛ ٢٠١٨ .
- أمين ، خالد العبد الله ، ٢٠٠٢م ،إطار إدارة المخاطر الإنتمائية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن ، ص ١ .

- الخطيب ، سمير ، ٢٠٠٥م ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك : منهج علمي وتطبيق عملي ، منشأة المصارف ، الإسكندرية ، ص ١٦٣ .
- مفتاح ، صالح ، و فريدة معارفي ، ٢٠٠٧م ، المخاطر الإنتمائية – تحليلها وقياسها – إدارتها والحد منها ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع : إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الزيتونة ، الاردن ، ص ٤ .
- حماد ، طارق عبد العال ، ١٩٩٩م ، "تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد حالة والمخاطرة" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ١٤٣-١٩٠ .
- محمد؛ ؛ عبد الله محمد ناجي ؛ ٢٠١٣م ؛ "دور جودة الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق الأوراق المالية : دراسة تحليلية " ؛ المحلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ؛ المجلد ٤ ؛ ص ص ١٥٥-١٧٦ .
- السرطاوي ؛ عبد المطلب محمد ؛ ٢٠١٥م ، " اثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي" ؛ المجلد ١١ ؛ العدد ٣ ؛ ص ص ٢١٢-٢٤٨ .
- خليل ؛ علي محمود مصطفى ؛ مني مغربي ؛ ٢٠١٨م ؛ محددات اعتماد معايير التقارير المالية الدولية بالتطبيق على دول الشق الأوسط وشمال إفريقيا ؛ مجلة المحاسبة والمراجعة ؛ جامعة بني سويف ؛ كلية التجارة ؛ العدد الأول ؛ ٢٠١٨ ؛ ص ٥٨ .
- عبد الحكيم ؛ مجدي مليجي ؛ ٢٠١٤م ؛ أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية : تم دعم المشروع بواسطة عمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبد العزيز من خلال المقترح البحثي رقم ١٦٠٩/٠٢/٢٠١٤ .
- منصور ؛ محمد السيد ؛ يوليو ٢٠١٧م ؛ أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية ؛ الفكر المحاسبي ؛ جامعة عين شمس ؛ كلية التجارة ؛ المجلد ٢١ ؛ العدد ٢ ؛ ص ص ٧٣٦-٧٨٧ .
- قرشي ، محمد جموعي ، ٢٠٠٤م ، تقييم اداء المؤسسات المصرفية ، دراسة حالية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠م ، مجلة الباحث ، العدد الثالث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ص ٩٠ .
- مطر؛ محمد؛ ٢٠١٠م ؛ الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي؛ دار وائل للنشر والتوزيع؛ عمان - الأردن . ص ٨١ .

أثر الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ...

د/ السيد السيد العرفاني

- غنيم ؛ محمود رجب يس ؛ أثر التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي مهنة المراجعة : أدلة عملية من البيئة السعودية ؛ مجلة البحوث المحاسبية ؛ جامعة طنطا ؛ كلية التجارة ؛ ٢٠١٩ .
- آدم ؛ مختار ادريس أبوبكر ؛ ٢٠١٦م ؛ معايير اعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية و دورهما في الحد من ممارسات ادارة الارباح ؛ الدراسات التجارية ؛ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . رسالة دكتوراه .

URI: <http://repository.sustech.edu/handle/123456789/13477>

Date: 16/03/2016.

- شاكرك ؛ منير ؛ وآخرون؛ ٢٠٠٨م ؛ التحليل المالي مدخل صناعة القرار ؛ دار وائل للنشر والتوزيع ؛ عمان- الأردن .
- هوام ؛ جمعة ؛ نورة برايس ؛ ديسمبر ٢٠١٧م ؛ أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات و أثره على قيمة الشركة ؛ مجلة رماح للبحوث والدراسات ؛ مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ؛ العدد ٢٤ ؛ ص ص ١-٢١ .
- مركز المديرين المصري ؛ ٢٠١٦م ؛ " الدليل المصري لحوكمة الشركات " ؛ ص ص ١-٤٨ .
- مركز المديرين المصري ؛ ٢٠١١م ؛ " دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية " ؛ ص ص ١-٢٦ .
- وزارة الاستثمار المصرية ؛ ٢٠١٥م ؛ " معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) الأدوات المالية - الإفصاحات " ؛ ص ص ٩٩٠-١٠٢١ .
- وزارة الاستثمار المصرية ؛ ٢٠٠٥م ؛ " دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية " ؛ ص ص ١-٢٨ .

٢/٨ المراجع باللغة الأجنبية :

- Abraham, S. & Cox, P. (2007), "Analysing The Determinants Of Narrative Risk Information In UK FTSE 100 Annual Reports", The British Accounting Review, Vol.39, Pp. 227-248.
- Al-Maghzom, Abdullah et al. (2016a) ," Value Relevance Of Voluntary Risk disclosure Levels: Evidence From Saudi Banks, Accounting & Taxation ,Vol. 8, No. 1, Pp. 1-25.

- Andre, P., Walton, P. & Yang, D., (2012), "Voluntar Adoption of IFRS: A Study of Determinants for UK Unlisted Firms", ESSEC Business School, **ESSEC KPMG Financial Reporting Centre**, 3 January, pp. 1-39.
- Anthony, O. & Godwin, A., (2015), "**Voluntary Risk Disclosure In Corporate Annual Reports: An Empirical Review**", Research Journal Of Finance And Accounting, Vol.6, No.17, , Pp.1-8.
- Anwer S. Ahmed, Michael Neel and Dechun Wang. (2013). "Does Mandatory Adoption of Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence". *Contemporary Accounting Research*. 30(4):1344-1372.
- Ashfaq, Khurram et al., (2016), "**An Investigation Into The Determinants Of Risk Disclosure In Banks: Evidence From Financial Sector Of Pakistan**", International Journal Of Economics And Financial Issues, Vol. 6 , No.3 , Pp. 1049-1058.
- Ashraf E. Elbakry, J.C., H. A. and Tamer Elshandidy, "Comparative Evidence on the value Relevance of IFRS Based Accounting Information in Germany and The UK", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 28, 2017.
- Balaciu, D., Bogdan, V., Valdu, A., (2009), **A Brief Review of Creative Accounting Literature and Its Consequences in Practice**. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica. Vol.11, No.1, pp. 170 – 183.
- Bravo, Francisco (2017), "**Are Risk Disclosures An Effective Tool To Increase Firm Value?**", Managerial & Decision Economics, Vol. 38, Issue 8, Pp. 1116–1124.
- Catalina Florentina, "The implications of IFRS adoption on foreign direct", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 27, No.6, 2015.
- Cordazzo, M., (2013), "**The Impact of IFRS on Net Income and Equity: Evidence From Italian Listed Companies**", Journal of Applied Accounting Research, 14,(1),54-73.

- Dicuonzo ,Grazia et al. (2017)," **Financial Risk Disclosure: Evidence From Albanian And Italian Companies**", KnE Social Sciences & Humanities , Vol. 1, No.2 , Pp. 182–196.
- Dobler, M. (2008)," **Incentives For Risk Reporting - A Discretionary Disclosure And Cheap Talk Approach**", The International Journal Of Accounting, Vol. 42 , No.2 , Pp. 184-206.
- Drapeau. Retchard, (2000), "Bankruptcy Prediction Model using discreminant analyses on financial ratio derived from corporate balance sheets", **Research paper** , Available on : www.Dept.lemar.ed
- Ellili, Nejla & Nobanee, Haitham (2017)," **Corporate Risk Disclosure Of Islamic And Conventional Banks**", Banks And Bank Systems, Vol. 12, Issue 3 , Pp.247-256.
- Enslin, Zack et al. (2015)," **Enhancing Risk Related Disclosure In South Africa: A Study On Guidelines And Current Practices**" , Journal of Economic and Financial Sciences, Vol. 8 , No.1 , Pp. 261–280.
- Fauziah Hanim Tafri, Zarinah Hamid , Ahmaed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar ,(2009), **The Impact of Financial Risks on Profitability of Malasian Commercial Banks : 1996-2005**, World Academy of Science, Engineering and Technology, 54,PP.1672-1686.
- Gibson, C, H.,(2010),"**Financial Reporting & Analyses**",11,Edition, USA- Ohaio pp 460-477.
- Guggiola, G.,(2010),"IFRS Adoption in the E.U.,Accounting Harmonization and Markets Efficiency: A Review", **International Business & Economics Research Journal** , vol.9,No.12,December,pp.99-112.
- Hassan, M. K. (2009)," **UAE Corporations-Specific Characteristics And Level Of Risk Disclosure**", Managerial Auditing Journal , Vol. 24 , No.7 , Pp. 668-687.

- Hassan , Nermin (2014), "**Investigating The Impact Of Firm Characteristics On The Risk Disclosure Quality**", International Journal Of Business And Social Science ,Vol. 5, No. 9(1), Pp.109-119.
- Horing ,Dirk & Grundl , Helmut (2011), "**Investigating Risk Disclosure Practices In The European Insurance Industry**", The Geneva Papers On Risk And Insurance. Issues And Practice , Vol. 36, No. 3, pp. 380-413.
- Jiao.T,et.al., "**mandatory "IFRS" adoption and its impact on analysts's forecasts**", International review of financial analysis , Vol. 21, Iss. C, 2012, p.p 56-63.
- Jizi, Mohammad I.& Dixon, Robert (2017)," **Are Risk Management Disclosures Informative Or Tautological? Evidence From The U.S. Banking Sector**", Accounting Perspectives , Vol. 16 , No.1 , Pp.7-30.
- Khaldoun Al – Htaybat, "IFRS Adoption in Emerging Markets : The Case of Jordan", **Australian Accounting Review**, No. 55, Vol. 55, Iss.0, 2017.
- Kurniawanto, Hudi et al. (2017)," **Corporate Governance And Corporate Risk Disclosure: Empirical Evidence Of Non-Financial Companies Listed In Indonesia Stock Exchange**", Review Of Integrative Business And Economics Research, Vol. 6, Issue 4, Pp.255-270.
- Lantto, Anna Maijia, "**Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country?** ",University of Oulu, Department of Accounting and Finance , University of Oulu , Finland , May,2006, P.35.
- Linsley, P., & P. Shrives (2006)," **Risk Reporting: A Study Of Risk Disclosures In The Annual Reports Of UK Companies**", The British Accounting Review , Vol. 38 , No.1 , Pp. 387-404.
- Masoud, N., (2014), "Accounting, FRQ, Emerging Countries Transition:How Can a Country Implement an IFRS Standard Chang Successfully?", **Global**

Journal of Management and Business Research: D Accounting and Auditing , vol. 14,Iss . 2, Version 1.0, pp, 36-55.

- Miihkinen Antti, (2012), "**What Drives Quality of Firm Risk Disclosure? The Impact of a National Disclosure Standard and Reporting Incentives Under IFRs**", The International Journal of Accounting, Vol. 47, No. 4, PP.437-468, Available at, <https://onlinelibrary.wiley.com/>
- Mulford, C. ,Comiskey, E. (2002) **The Financial Numbers Game :Detecting Creative Accounting Practices** ،USA:John Wiely & Sons, Inc.
- Nobes C., "The Development of National and Translation Regulation on the Scop of Consolidation", **Journal of Accounting, Auditing and Accountability**, Vol. 27, No.6, 2014.
- Nulla, Y.,(2014),"**Does IFRS Adoption Influence Financial Reporting?:An Empirical Study on Financial Institution**", Journal of Business and Management, 20,(1),67-86.
- Odia, J.O.&Ogiedu, K.O.,(2013),"IFRS Adoption: Issue, Challenges and Lessons for Nigeria and Other Adopters",**Mediterranean Journal of Social Sciences**,vol.4,No.3,September,pp.389-399.
- Qingliang Tang et al.,"The Impact of IFRS on the Role of Auditors in Earnings Quality of European Companies" , **Working Paper** , Feb .15,2011, p3.
- Saggar, Ridhima & Singh, Balwinder (2017), "**Corporate Governance And Risk Reporting: Indian Evidence**", Managerial Auditing Journal , Vol. 32, No. 4/5, Pp. 378-405.

- Senyigit, Y.B., (2014), "Determinants of Voluntary IFRS Adoption in an Emerging Market: Evidence from Turkey", **Accounting and Management Information System** , vol.13, pp.449-465.
- Serafimoska , Marina et al. (2015) ," **Risk Disclosure Practices In Annual Reports Of Listed Companies: Evidence From A Developing Country**", Research Journal of Finance and Accounting ,Vol.6, No.1, Pp.184-192.
- Shigufta H.U., "Cost– Benefit Analysis of IFRS Adoption: Developed and Emerging Countries", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 14, Iss. 2, 2016.
- Tauringana, V. and Chithambo, L.(2016), **Determinants of risk disclosure compliance in Malawi: a mixed-method approach**, Journal of Accounting in Emerging Economies ,Vol. 6 No. 2, pp. 111-137.
- Tong, S. C. (2013), "**Exploring Corporate Risk Transparency: Corporate Risk Disclosure And The Interplay Of Corporate Reputation, Corporate Trust And Media Usage In Initial Public Offerings**", Corporate Reputation Review ,Vol. 16 , No.2 , Pp. 131-149.